بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامعة السودان للعلوم والتكنولـوجيا

كليـــة الدراســات التجــارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

المستوى الرابع

محددات النمو الاقتصادي بالتركيز على الانفاق الحكومي في السودان خلال الفترة

(1978 – 2010م)

Economic growth determinants by focusing on government expenditure in Sudan. Period from (1978 – 2010)

بحث تخرج لنيل درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي.

إعداد الطلاب :

الطيب الأمين محمـــد مضوي .

الهادي محمـد عمر نور الجليل.

حـامد محمـد ابراهيم بـــدوي .

صـــديق عثمان صـــديق بابكر.

إشـــــراف الأستاذ:

محمد صلاح حمدالله

سبتمبر 2016م -

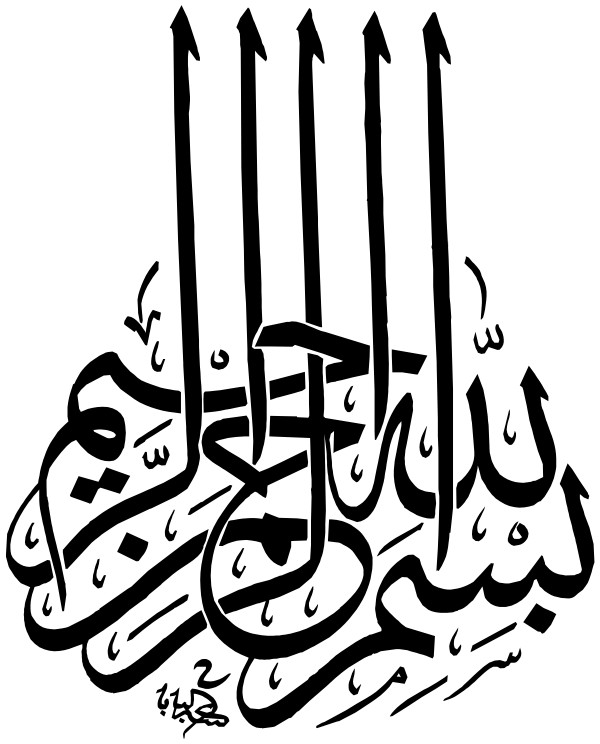
بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالي :

(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)

صدق الله العظيم

سورة الفرقان الآية(67)

الإهــداء

إلى سيدنا وحبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

إلى أمهاتنا اللاتي غمرنى بالحنان والمحبة

إلى آبائنا الذين لم يبخلوا علينا بشيء

نقول لهم: أنتم وهبتمونا الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى أخواننا وأخوتنا وأسرنا جميعاً

ثم إلى كل من علمنا حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامنا

الى الاستاذ /محمد صلاح حمد الله

وإلى كل من تفضل علينا بجزء من اهتمامه وتفكيره

إليكم جميعاً نهدي مجهودنا المتواضع

الدارسون

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الصادق الامين وعلى اله وصحبة أجمعين ، وبعد ان منّ الله علينا بإتمام هذه الدراسة لايسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير للمشرف الأستاذ الجليل/ محمد صلاح حمد الله المشرف على هذه الدراسة لما قدمه لنا من مساعدة برحابة صدر وسعة علمه نسال الله له عمراً مديداً وعيشا سعيداً ذلك لما قدمه لنا من عون ورعاية وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الدراسة فاستفدنا من فكره العلمى ، كما نتقدم بخالص الشكر لكل المكتبات العلمية ، والشكر لكل من ساهم في اخراج هذه الدراسة ونخص مكتبة السودان للخدمات الطلابية فلهم منا أجل وأسمى عبارات التقدير.

وجزى الله الجميع عنا كل خير

المستخلص

تتناول الدراسة محددات النمو الاقتصادي بالتركيز على الانفاق الحكومي في السودان في الفترة من (1978-2010م).

حيث تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف على محددات النمو الاقتصادي في السودان والوقوف ايضاً على أثر الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة، بالتركيز على أثر الأنفاق الحكومي في السودان.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على اثر اهم محددات النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة وايضاً التعرف على أثر الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان. كما تطرقت الدراسة الى الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وتم فيها تحديد الاتجاه العام للانفاق الحكومي وتحديد الإتجاه العام للنمو الاقتصادي كما استعرضت الدراسة معوقات النمو الاقتصادي في السودان، وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي (G) والنمو الاقتصادي، ووجودعلاقة طردية بين التراكم الرأسمالي (I) والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة طردية بين القوى العاملة (L) والنمو الاقتصادي ،ووجود علاقة طردية بين التقدم التقني (FDI)والنمو الاقتصادي ،ووجود علاقة عكسية بين التضخم (INF) والنمو الاقتصادي.

وبإستخدام المنهج القياسي توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات اثر غير معنوي بين الانفاق الحكومي والنموالاقتصادي، ووجود علاق طردية ذات أثر معنوي بين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة طردية ذات أثر معنوي بين القوة العاملة والنمو الاقتصادي ، ووجود علاقة عكسية ذات اثر معنوي بين التقدم التقني (مقاساً بالإستثمار الأجنبي المباشر) والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة عكسية ذات أثر معنوي بين التضخم والنمو الاقتصادي .

كما أوصت الدراسة بضرورة رفع معدلات الإستثمار المحلي من خلال تشجيع الإدخار المحلي ، كما أوصت بضرورة توجيه الانفاق الانفاق الحكومي نحو القطاعات الانتاجية ، وضرورة توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر بالإستثمار في القطاع الحقيقي (الإنتاجي) بدلاً من الإستثمار في القطاع الإستهلاكي وذلك من خلال ضبط قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر ، وضرورة خفض معدلات التضخم .

Abstract

The study deals with determinants of economic growth by focusing on government spending in the Sudan from (1978-2010s).

Where is the problem in the study stand on economic growth in Sudan selectors also stand on the impact of government spending on economic growth in the Sudan during the study period, focusing on the impact of government spending in Sudan.

The study aimed to identify the impact of the most important economic growth determinants in Sudan during the study period and also identify the impact of government spending on economic growth in Sudan. The survey also touched on government spending and economic growth, was that of determining the general direction of government spending and determine the overall trend of economic growth as the study reviewed the impediments to economic growth in the Sudan, and assumed the study and a positive relationship between government spending (G) and economic growth, and Ugodalaqh direct correlation between capital accumulation (I) and economic growth, and the existence of a positive relationship between the workforce (L) and economic growth, and the existence of a positive relationship between the technical progress (FDI) and economic growth, and the existence of an inverse relationship between inflation (INF) and economic growth.

And using the standard approach, the study found a positive relationship with the impact was not significant between government spending and Alnamwalaguetsada, and the presence of hanger direct correlation with a significant effect between capital accumulation and economic growth, and the presence of a significant effect of the labor force and economic growth is a direct correlation, and the existence of a significant effect between progress inverse relationship technical (measured FDI) and

economic growth, and the existence of an inverse relationship with a significant effect between inflation and economic growth.

The study also recommended the need to raise domestic investment rates by encouraging domestic savings, as recommended by the need to direct spending, government spending towards productive sectors, and the need for foreign direct investment by investing in the real sector guide (productive) instead of investing in the consumer sector, by adjusting the foreign investment laws direct, and the need to reduce inflation.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال.	أ
الإهداء.	ب
الشكر والعرفان.	ج
مستخلص الدراسة.	د
Abstrac.	و
فهرس الموضوعات.	ح
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
أولاً : الإطار المنهجي للدراسة.	2- 6
ثانياً : الدراسات السابقة.	7-14
الفصل الثاني: الإطار النظري **محددات النمو الاقتصادي ونظرياته**	
المبحث الأول: مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي	16-31
المبحث الثاني : محددات النمو الاقتصادي.	32-66
المبحث الثالث: الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	67-82
الفصل الثالث : الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان	
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في السودان.	84-88
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في السودان.	89-101
الفصل الرابع **الدراسة التطبيقية**	
المبحث الاول: بناء وتوصيف النموزج.	103-106

المبحث الثاني : تقدير وتقييم النموذج.	**109-107**
الفصل الخامس **الخاتمة**	
المبحث الأول: النتائج.	111
المبحث الثاني: التوصيات.	113-112
المصادر والمراجع.	115-114
الملاحق	120 -117

فهرس الجداول

أسم الجدول	الصفحة
جدول رقم(1) الانفاق الحكومي في السودان (1978-2010م)	85
الجدول (2) يظهر مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة– 1985 2010م	91
جدول (3) يوضح مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره1885م - 2010-م	94
جدول(4) نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره1985 -م- 2010-م)	97
جدول (5) يوضح الأتجاه العام للنمو الاقتصادي عبر الزمن	98
جدول (6) يوضح نتائج التقدير للنموذج	105

فهرس الأشكال

اسم الشكل	الصفحة
شكل رقم (1) يوضح الشكل تضخم سحب الطلب	61
شكل رقم (2) يوضح تضخم دفع التكلفة	63
شكل رقم (3) يوضح شكل انتشار الانفاق الحكومي عبرالزمن	86
الشكل رقم (4) يوضح تحليل السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي وتحديد الاتجاه العام	99

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجـــي للدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

1-1 المبحث الأول

الإطار المنهجي

1-1-1 المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية، وقد اخذت ابعاداً واشكالا مختلفة من حيث تناول الموضوع، ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول فان تحقيق معدلات موجبة للنمو ضمن الاولويات التي تسعى لها الدول المختلفة وخصوصاً عندما يتعلق الامر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوماً حكومات الى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية. فالنموالاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي لاي اقتصاد كان. فهو يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. وبما ان الاقطار النامية تتميز اقتصاداتها بوجود موارد اقتصادية غير مستغلة خاصة السودان لذا فانه باستغلال هذه الموارد تدريجياً يمكن لهذه الاقطار ان تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل القومي.

ولهذا جاءت هذه الدراسة مواصلة للدراسات والأفكار السابقة في مجال نمو الاقتصاد طويل الاجل بهدف التعرف على مدى تأثير المحددات الرئيسية على نمو الاقتصاد في الأجل الطويل ممثلة في القوى العاملة،التراكم الرأسمالي ، والتقدم التقني، والتضخم، والأنفاق الحكومي والذي يعد احد اهم الادوات التي يمكن للدولة استخدامها في اطار تعبئة الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي وفقا للنظرية الكينزية ، كما تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على اهميته باعتباره من اهم المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي لذلك سوف تتناول هذه الدراسة محددات نمو الاقتصاد بالتركيز على الانفاق الحكومي في السودان.

1-**1**-2 مشكلة الدراسة:

يعتمد النمو الاقتصادي على مجموعة من المحددات والتي تختلف من قطر لآخر بحسب الهيكل الاقتصادي للقطر ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد اثر الانفاق الحكومي كاحد محددات النمو الاقتصادي في السودان، وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية :

1.ما هو أثر الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان؟

2.ما هو اثر القوة العاملة في النمو الاقتصادي ؟

3. ما هو اثر الاستثمار في النمو الاقتصادي؟

4. ما هو اثر التقدم التقني في النمو الاقتصادي؟

5.ما هو اثر التضخم في النمو الاقتصادي؟

1-1-3 اهداف الدراسة:

أ- تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى تاثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان .

ب- التعرف على اثر أهم العوامل التي تفسر النمو الاقتصادي في السودان متمثلة في (التراكم الرأسمالي ، القوة العاملة ، التقدم التقني ، التضخم)

1-1-4 أهمية الدراسة :

أ- **الأهمية على المستوى العلمي(النظري)** .

يمكن ان تمثل هذه الدراسة مرجع للباحثين والدارسين والمهتمين في هذا الشأن من خلال التعرف على اثرالانفاق الحكومي كأحد العوامل التي تفسر النمو الاقتصادي حسب النظرية الكينزية وذلك بإجراء دراسة قياسية (اخضاع النظرية للاختبار الكمي) لهذه المتغيرات في السودان .

ب- **الأهمية على المستوى العملي (التطبيقي).**

تمثل هذه الدراسة إطارعملي مرجعي لصانعي السياسات فيما يتعلق بدور الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي مما يساعد على توجيه الانفاق العام من أجل تحقيق أهداف المجتمع التي يسعى لها .

1-1-5 فروض الدراسة:

أ- هنالك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان .

ب- هنالك علاقة طردية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي.

ت- هنالك علاقة طردية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ث- هنالك علاقة طردية بين التقدم التقني والنمو الاقتصادي.

ج-هنالك علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي.

1-1-6 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في الجانب النظري على المنهج **الوصفي التحليلي** في تحليل البيانات وجمعها من مصادرها الأولية والثانوية وذلك بدراسة وتحليل ما ورد في المراجع والكتب العلمية والتقارير الإحصائية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في السودان واستخدام **التحليل الكمي** (القياسي عبر E.views) في الجانب التطبيقي من الدراسة وذلك بإستخدام اسلوب الانحدار .

1-1-7 مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والكتب والدراسات السابقة والتقارير الدورية والإحصاءات المتعلقة بالانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان.

1-1-8 حدود الدراسة:

أ_ الحدود المكانية:

جمهورية السودان.

ب_ الحدود الزمنية:

اعتمدت الدراسة الفترة الزمنية (1978–2010م) لأنها شهدت تطورات اقتصادية مختلفة ، حيث شملت فترة ما قبل التحرير الاقتصادي والفترة بعد التحرير الاقتصادي ،علاوة على ان الدراسات القياسية تعطي نتائج ادق كل ما طالت السلسلة الزمنية.

1-1-9 **هيكل الدراسة:**

تحتوي هذه الدراسة على اربعة فصول:

يتناول الفصل الأول من الدراسة **الاطار المنهجي و الدراسات السابقة** من خلال تقسيمه الى مبحثين يتناول المبحث الاول الإطار المنهجي ويتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة كما يستعرض الفصل الثاني **محددات النمو الاقتصادي ونظريات النمو الاقتصادي** من خلال تقسيمه الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول يتناول **مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي** ويتناول المبحث الثاني **محددات النمو الاقتصادي** ويتناول المبحث الثالث **الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي** كما يوضح الفصل الثالث **الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان** ، من خلال تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول يوضح **الانفاق الحكومي في السودان**، والمبحث الثاني يتناول **النمو الاقتصادي في السودان**، ويتناول الفصل الرابع **الدراسة التطبيقية** وينقسم الى مبحثين، المبحث الأول **بناء وتوصيف النموذج** والمبحث الثاني **تقدير وتقييم النموذج** . والفصل الخامس **الخاتمة** وينقسم إلى مبحثين المبحث الاول **النتائج** والمبحث الثاني **التوصيات**.

2-1 المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1-2-1 سليمان خليفة مردس عجب الله:(2015) ،دراسة قياسية على محددات النموالاقتصادي في السودان(2010-1985) رسالة **ماجستير**:-

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على اي مدى يمكن ان تؤثر محددات النمو الاقتصادي المباشره وغير المباشره على النموالاقتصادي في السودان وأيضاً التعرف على اهم المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي في الدول النامية وبصورة خاصة السودان ،وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي ووجود علاقة طردية بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادي ووجود علاقة عكسية بين الهجرة والنمو الاقتصادي ووجود علاقة طردية بين حجم السكان والنمو الاقتصادي، ومن خلال استخدام المنهج القياسي توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين القوة العاملة والنمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي ووجود علاقة طرية وذات دلالة احصائية بين مستوى التكنولوجا الذي تم قياسه بالإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وايضاً وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين حجم السكان والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة[1]. اوصت الدراسة بضرورة تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة ويتطلب ذلك رفع معدلات الإدخار والإستثمار المحلي ،كما أوصت الدراسة بالإصلاح المؤسسي وتوطين التكنولوجيا في السودان وتحسين المستويات المعيشية عن طريق رفع الإجور والمرتبات للتقليل من حدة الهجرة الخارجية.

[1] سليمان خليفة مردس عجب الله:(2015) ، دراسة قياسية على محددات النموالاقتصادي في السودان (2010-1985) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،السودان : ص(د) .

1-2-2 ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين(2013)، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (1970-2005م) ،رسالة دكتوراة.

تتمثل مشكلة الدراسة في فحص العلاقة بين نمو الاقتصاد ومحدداته الرئيسة ممثلة في القوة العاملة،ورأس المال المادي ومستوى التقنية والموارد الطبيعية، وافترضت الدراسة ان مستوى الناتج المحلي الاجمالي هو مقياس للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة،وأنه يتم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النماذج القياسية من منشورات وتقارير بنك السودان ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء،وان البحث يختص بدراسة اثر المتغيرات الرئيسية على نمو الاقتصاد في الأجل الطويل ممثلة في القوة العاملة ورأس المال المادي والموارد الطبيعية ومستوى التقنية ،واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على بيانات السلاسل الزمنية في الفترة خلال الدراسة للمتغيرات المدرجة في النماذج القياسية وبالاستعانة ببرنامج العرض الاقتصادي(Eviews).[1]

وتوصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نمو الاقتصاد وكل من القوة العاملة) العمالة التقليدية ورأس المال البشري(والموارد الطبيعية التي يتم قياسها بحجم الصادرات الزراعية ومستوى التقنية التي تم قياسها بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر ،وان تراكم عوامل الانتاج هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة واوصت الدراسة على رفع قدرات الانتاجية للقوى العاملة كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي في السودان بجودة التعليم والتدريب وتقديم الرعاية الصحية الاولية والحوافز المادية والمعنوية ،وتحسين مستوى التقنية عبر زيادة الانفاق على اعمال البحث والتطوير وربط البحث العلمي بعمليات الانتاج

[1] ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين:(2013)،محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (1970-2005م)،رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة السودان ،الخرطوم،ص1.

بالاضافة الى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر مهم للتقدم التقني في الدول النامية وتشجيع الادخار والمحافظة على الموارد الطبيعية والاستغلال الامثل.

1-2-3 لوصيف امين ومباركي عبد الغني (2015)، الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014) رسالة ماجستير:-

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير برامج الانفاق الحكومي التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2001 -2014م على النمو الاقتصادي ويندرج ضمن هذه المشكلة اسئلة فرعية متمثلة في ماذا يقصد بالانفاق الحكومي، وهل توجد علاقة بينه وبين النمو الاقتصادي، وهل توجد علاقة احصائية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهل توجد علاقة احصائية بين نفقات التسيير والتجهيز والنمو الاقتصادي، وكانت أهم فرضيات الدراسة أن الانفاق هو كل مبلغ مالي تنفقه الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة كما له ارتباط بالعديد من متغيرات النشاط الاقتصادي منها النمو وأن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نفقات التسيير والتجهيز والنمو الاقتصادي[1] . وانتهج الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الالمام بالجوانب النظرية والمنهج الاحصائي التحليلي .

وأهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق الحكومي، ويعتبر الانفاق الحكومي على الاستثمارات العامة في شكل بنية تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي ؛ ووصت الدراسة بترشيد الانفاق الحكومي وذلك يكون بالاستناد الى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز

[1] لوصيف امين ومباركي عبد الغني (2015)،الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)،الجزائر.

المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقراض والتنفيذ وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور اجهزة الرقابة التقنية والمالية لها، ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الاهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع وتنويع مصادر دخل الميزانية العامة للدولة من أجل تفادي الصدمات من حين لأخر والاتجاه الى الاستثمار الانتاجي أكثر من الاستثمار المالي بالنسبة للأموال العامة مع ضرورة المتابعة والرقابة.

1-2-4 طارق عبد الله تيراب ابراهيم (يوليو 2015م)، تقويم الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي في السودان للفترة(2011-2000) م رسالة دكتوراة:-

تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمدى إهتمام الدولة بالتعليم العالي والبحث العلمي وأثر ذلك الإهتمام على حجم الانفاق الحكومي والى اي مدى اثر حجم الانفاق الحكومي على التعليم العالي على توفير بيئه جامعية مواتية ،وأيضاً الى اي مدى اثر حجم الانفاق الحكومي على عملية البحث العلمي، وقد تمثلت فروض البحث في ان هنالك ضعفاً في إهتمام الدولة بالتعليم العالي والبحث العلمي أثر سلباً على حجم الانفاق الحكومي ، كما افترض البحث أن ضعف حجم الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي اثر سلباً على توفير بيئة جامعية مواتية ،كما افترض البحث ايضاً ان ضعف حجم الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي قد اثر سلباًعلى حجم ونوعية البحوث العلمية ، وقد إعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لملائمتهما مع طبيعة البحث ، وقد أوضحت نتائج هذا البحث ان هنالك ضعفاً في حجم الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي لعدم تناسب الميزانيات المعدة للتعليم العالي والبحث العلمي من قبل الحكومة مع حجم مؤسساته ،وقد اثر هذا الوضع سلباً على توفير

بيئة جامعية مواتية ، كما ادى الى ضعف حجم ونوعية البحوث العلمية[1]. وقد تمثلت اهم التوصيات في ضرورة وجود ميزانيات للتعليم العالي والبحث العلمي تتناسب مع حجمه وأهميته لتوفير بيئة جامعية تعليمية وبحثية مواتية.

1-2-5 رحاب عبد الرحمن الساير بكرين (2015) : دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013م) رسالة ماجستير:-

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، وقد افترضت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الانفاق الحكومي الجاري والتضخم،وأن الزيادة الظاهرية في الانفاق الحكومي الجاري والإعتماد على استيراد سلع من الدول المتقدمة كانت احدى اسباب تزايد معدلات التضخم في السودان،والإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الانفاق الحكومي الجاري أدت الى زيادة معدلات التضخم ،وتوجيه الانفاق العام للمجالات الانتاجية والإحتراس في سياسة الاجور يقود الى تخفيض معدلات التضخم ، واعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي ،وقد اظهرت اهم نتائج البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان، وان الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والإعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت احدى اسباب تزايد معدلات التضخم،والإجراءات الإصلاحية التي إتبعتها الحكومة في مجال الانفاق الجاري ادت الى زيادة معدلات التضخم وتوجيه الانفاق العام للمجالات الانتاجية والاحتراس في سياسة الاجور يقود الى تخفيض معدلات التضخم ،ومن اهم توصيات البحث استخدام السياسة المالية والنقدية بصورة فعالة لتقليل معدلات التضخم في السودان،وترشيد الانفاق العام وضبط الأداء المالي الحكومي

[1] طارق عبد الله تيراب ابراهيم (يوليو 2015م) ، تقويم الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي في السودان للفترة(2000-2011) رسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا:ص(vii) .

وتقليل الإسراف ،وتوجيه الانفاق الى المجالات الانتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية، واحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد[1].

1-2-6 ابتسام الطيب الجاك :(2012)اثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في السودان (1970-2005م)،رسالة دكتوراة.

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة اثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي،وتختبر هذه الدراسة تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان،اخذين في الاعتبار التأثير العكسي أو اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي وكذلك تأثير النمو الاقتصادي على التراكم في رأس المال البشري واتبعت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي لتحليل هذه العلاقة بإستخدام نظام المعادلات الانية وطبقت طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل على النموذج، وتوصلت الدراسة الى ان رأس المال البشري له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وله تأثير اوصت الدراسة على ان الجهد يجب ان يسخر نحو تحسين نوعية التعليم،وتحسين مهارات القوة العاملة من خلال التدريب،وذلك يؤدي الى زيادة الانتاجية الشئ الذي يقود لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره يؤثر ايجاباً على تراكم رأس المال البشري مما يساعد كثيراً في المحافظة على اداء اقتصادي جيد[2].

1-2-7 قصواء احمد يوسف (2015)، العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة من 1984-2013م ، رسالة ماجستير :-

تتمثل مشكلة الدراسة في ان العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي خضعت لتعدد وجهات النظر، وجهة النظر الاولى مطابة مع قانون فاجنل توجد علاقة سببية

[1] رحاب عبد الرحمن الساير بكرين (2005) : دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013م) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،الخرطوم.،ص5 .

[2] إبتسام الطيب الجاك (2012م) ، أثر رأس المال البشري في النمو الإقتصادي بالسودان للفترة (1970م – 2005م) رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة السودان ،الخرطوم : ص4 .

احادية الاتجاه من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى النمو في الانفاق العام ، وجهة النظر الثانية تتطابق مع ما زهب اليه كينز في ان زيادة الانفاق الحكومي تذيد النمو الاقتصادي ،وجهة النظر الثالثة توصلت الى وجود علاقة سببية متبادلة ثنائية الاتجاه بين الانفاق العام ونمو الناتج المحلي الاجمالي ، تمثلت فرضيات هذا البحث في ان هنالك علاقة سببية بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى النمو في الانفاق العام في الأجل القصير والأجل الطويل ، وهنالك علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى النمو في الانفاق العام في الأجل القصير والأجل الطويل وأن ذيادة الانفاق العام تذيد من النمو الاقتصادي، واتبع هذا البحث المنهج الوصفي للتحقق من صحة الفرضيات بالاضافة الى الاسلوب الكمي والاستقرائي في بناء النموذج القياسي معتمداً على جمع البيانات من مصادرها الثانوية. وتوصلت الدراسة الى ان الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي يتصفان بخاصية الجزور الوحودية وانهما على علاقة تكاملية مشتركة ، وتشير النتائج الاحصائية الى ان هنالك علاقة سببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى النمو في الانفاق العام[1]. اوصت الدراسة بضرورة توجيه الانفاق العام نحو قطاعات انتاجية مما ينعكس بصورة مباشرة على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ذيادة رفاهية المجتمع ، كما توصي بضبط مصادر المعلومات لتسهيل عملية البحث العلمي .

[1] قصواء احمد يوسف (2015): العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة من 1984-2013م ، رسالة ماجستير.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

معظم الدراسات السابقة ركزت على ثلاثة محددات رئيسية تفسر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهي القوى العاملة ورأس المال المادي ومستوى التقنية ، كما أن جزء من الدراسات السابقة اقتصرت على متغير وأثره في النمو الاقتصادي ، الا ان هذه الدراسة تناولت محددات النمو الاقتصادي الرئيسية الثلاث بالإضافة الى التضخم والانفاق الحكومي الذي كان موضع اهتمام الدراسة ،كما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية .

الفصل الثاني

محددات النمو الاقتصادي ونظرياته (الاطار النظري)

المبحث الاول : مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني : محددات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

2-1 المبحث الأول

مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي

2-1-1 مفهوم النمو الاقتصادي

توجد عدة تعريفات لمفهوم النمو الاقتصادي نستعرض منها التالي :

أ/ يعرف بأنه معدل الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي **GDP** او الناتج القومي الاجمالي **GNP** في الأجل الطويل ممثلة في كمية السلع والخدمات في الدولة المعنية**.**

ب/ يعرف نمو الإقتصاد بأنه معدل الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ، ولكي يحدث نمو لابد أن يكون معدل الزيادة في نمو الاقتصاد اكبر من معدل الزياده في نمو سكان الدولة المعنية، فالزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي التي تحدث بعد ما يبرأ الاقتصاد من الكساد لاتعتبر نمواً إقتصادياً لأنها ليست مضطردة وإنما دورية في الأجل القصير، ولهذا طبقاً للتعريفين (أ،ب)أعلاه ، فلكي يكون هنالك نمو اقتصادي لدولة ما لابد أن يكون معدل الزيادة سواء أكان في إنتاج السلع والخدمات أو نصيب الفرد من الدخل القومي مستمره في الأجل الطويل وأكبر من معدل زيادة السكان، وكل من التعريفين المزكورين أعلاه له أهمية في التحليل الإقتصادي، فالتعريف الأول له أهميته عندما يتعلق الأمر بالطاقة الانتاجية للدولة ، أما التعريف الثاني فله أهميته عندما يختص الأمر بمستوى معيشة ورفاهية مواطني الدولة ، وسوف يركز البحث على التعريف الأول ، لأنه شرط ضروري لحدوث نمو الاقتصاد ولكن ليس كافياً لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبهذا المفهوم فإن نمو الاقتصاد يعكس التغيرات الكمية والنوعية في الطاقة الإنتاجية للدولة المعنية ومدى درجة استغلالها ،فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة للدولة وتحسنت تقنيات إنتاجها، ترتفع معدلات نمو إقتصادها في الأجل الطويل، ولعل من الأهمية بمكان أن نميز بين مصطلحي نمو الإقتصاد economic growth

والتنمية الاقتصادية economic development فبالرغم من أن المصطلحين يشيران الى الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات أو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في الأجل الطويل ، الا ان التنمية الإقتصادية تشير الى اكثر من ذلك ، حيث أنها تتضمن تغيرات هيكلية في الاقتصاد، بحيث يكون لسكان الدولة المساهمة الأكبر في عملية التنمية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية، ولهذا يمكن ان يحدث نمو اقتصادي دون تنمية اقتصادية ولكن العكس ليس صحيحاً،حيث نمو الاقتصاد هو احد المؤشرات الاقتصادية لحدوث التنمية الاقتصادية[1].

2-1-2 قياس نمو الاقتصاد:

إستناداً على التعريفين(أ،ب)أعلاه يقاس نمو الاقتصاد بإحدى الطريقتين التاليتين:

1/يقاس نمو الاقتصاد بنسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) اوالناتج القومي الاجمالي (GNP) بين فترتين متتاليتين كما في المعادلة رقم(1)

حيث:

$$Gy_t = (y_t - y_{t-1})/(y_{t-1}) * 100\%$$

Gyt≡ نمو الاقتصاد كنسبة مئوية في الفترة الزمنية (t) .

Yt ≡ الناتج المحلي الاجمالي" GDP" أو الناتج القومي الاجمالي " GNP" في الفترة الزمنية t)).

GDP≡ Yt-1 أو GNP في الفترة الزمنية السابقة.(t-1)

t ≡ عنصر الزمن بالسنوات.

2 / يقاس نمو الاقتصاد بنسبة التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كما في المعادلة رقم (2) التالية :

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين(2013م) ، مرجع سبق ذكره : ص ص 26 -27 .

حيث:

$Gy_t = (y_t - y_{t-1})/(y_{t-1}) * 100\%$

Gyt ≡ نسبة التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي" نمو الاقتصاد."

yt ≡ نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ، والذي يمكن الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الاجمالي "GDP "أو الناتج القومي الاجمالي " GNP " على عدد سكان الدولة المعنيه في الفتره الزمنية. "t"

Yt-1≡ نصيب الفرد من الدخل القومي في الفترة الزمنية السابقه. (t-1)

T ≡ عنصر الزمن بالسنوات.

وما يمكن ملاحظتة هو أن كل من المقياسين (أ،ب)اعلاه يستخدمان الناتج المحلي الإجمالي (GDP)أو الناتج القومي الإجمالي (GNP)الا ان كلا المقياسين يعجزان عن حساب النمو بشكل حقيقي نسبة للأتي:

1 /هنالك بعض السلع والخدمات لا تمر عبر السوق،ومن ثم لا تحسب في تقدير GDP أو GNP مما تجعله اقل من مقداره الحقيقي وخاصةً في الدول النامية.

2 /بسبب الاقتصاد الخفي ونتيجةً لسياسات بعض الدول ،سواء أكانت سياسات ضريبية أو رقابية بالاضافة الى عدم كفاءة الاحصاء تجعل من تقدير GDP أو GNP أقل من قيمته الحقيقية.

3 /الآثار السالبة التي قد تقع على المجتمع من تلوث البيئة الناتج من انتاج السلع والخدمات يفترض ان تخصم من GDP أو GNPولكنها لم تخصم ومن ثم تجعلها اكبرمن مقداره الحقيقي .[1]

2-1-3 أنواع نمو الاقتصاد:

يمكن تقسيم نمو الاقتصاد بحسب الفترة الزمنية وكمية ونوعية عوامل الإنتاج الى قسمين:

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين(2013م)، مرجع سبق ذكره: ص ص 27- 28 .

أولاً :انواع نمو الاقتصاد بحسب الفترة الزمنية وتنقسم الى ثلاثة انواع هي:

1. نمو اقتصادي قصير الأجل:short term economic growth ويحدث عندما يتحرك اقتصاد دولة ما من حالة ركود مصحوبة بمعدل بطالة مرتفع وعدم كفاية الطلب الكلي الى حالة انتعاش مصحوبة بزيادة معدل التوظيف لعوامل الانتاج وما يسمح به مستوى التقنية السائد،هذا التحرك في الاقتصاد يعرف بأنه نمو اقتصادي قصير الأجل.

2. نمو اقتصادي متوسط الأجل:Medium-term economic growth يتحقق نمو الإقتصاد في الأجل المتوسط عندما يتحرك اقتصاد دولة ما من مستوى نمو اقتصادي قصير الأجل حيث يعمل دون مستوى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج،في اتجاه مستوى التوظيف الكامل والتوازن في الاقتصاد ، وهو نمو له قابلية الإستمرارية والثبات في المستقبل بتطبيق برامج وخطط اقتصادية متوسطة الأجل.

3. نمو اقتصادي طويل الأجل:Long term economic growth وهو عبارة عن الزيادة المستمرة والثابتة في معدلات نمو الاقتصاد في الأجل الطويل ، حيث يعمل الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل لعوامل الانتاج وهو اقصى معدل نمو تسمح به الموارد الاقتصادية المتاحة ويعرف بالنمو الطبيعي (Natural economic growth) وعندما يتحقق النمو الطبيعي يكون الاقتصاد في حالة توازن ومن ثم يعرف بالنمو التوازني الثابت في الأجل الطويل-steady state equilibrim growth) وهو معدل نمو الاقتصاد الأمثل والمرغوب فيه، لأن له صفات الثبات والإستمرارية في الأجل الطويل بتبني خطط وإستراتيجيات طويلة الأجل، وهذا النوع من نمو الاقتصاد هو موضع اهتمام البحث.

ثانياً : انواع نمو الاقتصاد بحسب كمية ونوعية عوامل الإنتاج وينقسم الى قسمين:

1. نمو اقتصادي شامل أو واسع Extesive economic growth ويتحقق عندما ينمو انتاج دولة ما نتيجة لزيادة كمية عوامل الإنتاج ،وهذا النوع هو اكثر وجوداً في الدول النامية ،نسبةً لأن معظم اقتصادياتها تعمل دون مستوى التوظف الكامل لمواردها البشرية.

2. النمو الإقتصادي الكثيف : intensive economic growth

وهو يحدث نتيجة لتحسن نوعية عوامل الإنتاج ومن ثم تزيد إنتاجيتها وهو أكثر وجوداً في إقتصادات الدول المتقدمة، نسبة لأن إقتصادياتها تعمل عند مستوى توظف الكامل لمواردها الإقتصادية. كل من انواع نمو الاقتصاد السالفة الزكر لها تأثير إيجابي على مستوى الإنتاج ومن ثم على مستوى معيشة افراد المجتمع [1] .

2-1-4 نظريات النمو الاقتصادي

1/النظرية الكنزية للنمو:

شهد العالم الرأسمالي ازمة الكساد العظيم (1933-1929)البطالة كافة نواحي الإقتصاد ويصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية، فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي انكر إحتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن االعرض الكلي للتوظف الكامل رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل .

وقد قامت النظرية الكينزية علي نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الامور لعل من اهمها :رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوزان تلقائياً عند مستوى التوظف الكامل، حيث أعتبر كينز أن التوظف الكامل حالة خاصة ليست دائمة الحدوث لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى او أقل من ذلك فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر .

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين(2013م) ، مرجع سبق ذكره: ص ص 29 -31 .

معارضة فكرة مرونة الاجور و الاسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوزان عند مستوى التوظف الكامل فمع وجود النقابات العمالية والاضرابات يصعب إنخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل .

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الانفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M \rightarrow (1)$$

حيث أن :

y= الدخل القومي.

c= (الانفاق الاستهلاكي) طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية

i= (الانفاق الاستثماري) طلب القطاع العائلي للسلع الرأسمالية

G=(الانفاق الحكومي) طلب القطاع الحكومي للسلع الاستهلاكية وسلع الاستثمار

x= (عائدات الصادرات) قيمة الصادرات

m = قيمة الوردات.

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، وعليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي:

$$Y=C+I+G$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو بالانفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C+I+G) ويرتبط هذا المستوى من الدخل بمستوى معين من العمالة (L) والفن التكنولوجي (T) وحجم معين من رأس المال (K).

ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالباً ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل بجميع عناصر الانتاج خاصة العمالة هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ماهو عليه .

ويشير كينز إلي أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة لزيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلي الحجم الكلي للعمالة حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي اكثرمن ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المتحمل ،والفارق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي يمثل مستوي البطالة اوالكساد[1].

ملاحظة:

يلاحظ أن النظرية قد ربطت بين النمو الاقتصادي والناتج القومي بصورة واضحة حيث أن النمو يتأثر بالعوامل التي تؤثر على اهم مكوناته إلا وهو الناتج القومي الحقيقي.

2/ نظرية هارود للنمو الاقتصادي :

مع الكساد الكبير في الثلاثينات وظهور النظرية العامة لكينز في عام1936 م، وجه الاقتصاديون اهتمامهم إلي نظريات الفترة القصيرة في تحديد الدخل، وقد كان كينز نفسه مهتماً بالاجل القصير، وكما راينا فقد انصب تحليله على أن رصيد رأس المال والتكنولوجيا ثابتان، وهذه الافتراضات يمكن تبريرها بالنسبة لنظريات الفترة القصيرة لتحديد الدخل،ولكنها ليست كذلك لنظريات الأجل الطويل، وكنتيجة لذلك فقد ترك كينز لغيره تطوير نظريات الأجل الطويل لتحديد الدخل التي يطلق عليها نظرية النمو أو النماذج، وقد تبع كينز كل من هارود ودومار وكان من بين الأوائل الذين طورو نظريات النمو الاقتصادي وتعتبر نظريتهما متشابهة مع كينز في طبيعتها، وقد بنيت نظرية هارود على عدد من الافتراضات :

[1]لوصيف امين ومباركي عبد الغني (2015)،الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)،الجزائر

أولاً :افترض أن الادخار S جزء ثابت من الدخل Y ويعني هذا أن الادخار St في الفترة الزمنية t يساوي جزء من الدخل المدخر مضروباً في الدخل في الفترة الزمنية t او المعادلة

St=SYt→(1)

وحيث افترض أن الادخار ثابت فإن نفس العلاقة تنعقد لفترات اخرى كذلك على أن دالة الادخار اعلاه تناظر دالة الاستهلاك طويلة الأجل .

ثانياً :افترض هارود ان الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل ، وبصفة خاصة يفترض أن الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوي V وهي ثابت موجب مضروباً في التغير في الدخل من الفترة الزمنية t-1 إلي الفتره الزمنية yt-yt-1 أو المعادلة التالية

It = v (yt-yt-1) → (2)

وهكذا فإنه إذا ذاد الدخل فإن الاستثمار يكون موجب.

ثالثاً :أن نموذج هارود المبسط يتضمن الانفاق الحكومي،اوقطاع التجارة الخارجية ولكي نركز علي النموزج الأساسي يتم استبعاد القطاعين ايضاً للمديرين يمثل معدل التوازن[1] .

لنفترض أن الدخل لن ينمو عند المعدل المرغوب، حينئذ فإن الاستثمار المقدر والاستثمار المحقق لا يتعادلان، ويفكر المديريون بأنهم ذادوا الانتاج سواء بمعدل سريع جداً او بمعدل بطئ جداً ولنفترض أن معدل النمو إذا كان الاستثمار في الفترة الزمنية t هو It يساوي الادخار في الفترة الزمنية t هوst فانه يكون لدينا It=st وبما أن It تساوي v (yt-yt-1) وst تساوي syt فاننا نحصل بالتعويض على الاتي :

Syt = v (Yt-Yt)

فاذا قسمنا طرفي المعادة على v و ytنحصل على الاتي:

$$= \frac{yt - yt-1}{yt} \frac{s}{v}$$

[1] لوصيف أمين ،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره : ص42 – 44 .

ان الكمية

$$\frac{yt - yt - 1}{yt}$$

تمثل معدل النمو في الدخل وقد اطلق هارود على هذا المعدل معدل النمو المرغوب فيه وهذا المعدل يشار الية ب GW وهو يساوي معدل الادخار s مقسوماً على معامل المعجل v او Gw= s/v→ (3) على سبيل المثال إذا كان s تساوي 0.1 و v تساوي 1 فإن معدل النمو المرغوب فيه يكون 1/0.1 او سيساوي 10% على ان معدل النمو المرغوب فيه يمثل معدل النمو التوازني وطبقاً للمعادلة الثانية فان المقدار الذي ينوي القطاع العائلي إدخاره ، يعتمد على مستوي الدخل ، وبما أن كلاهما يعتمد على مستوي الدخل فإن كلاهما :المقدر أو الفعلي أو المحقق من الادخار متساويان .

وبما أن الاستثمار المحقق يساوي دائماً الادخار المحقق (مع استبعاد القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية) فإن مستوى الدخل والمستوي القابل للادخار يحددان كمية الاستثمار المحقق. وعلى الرغم من أن الادخار المقدر والمحقق يتحددان بمستوي الدخل فإن الاستثمار المقدر يتحدد بالمتغيرات في مستوي الدخل طبقاً للمعادلة الثالثة، ويعتبرالاستثمار المقدر هو المقدار الذي ترغب المنشآت او تنوي أن تستثمره، وكنتيجة لذلك فإنه إذا كان الدخل ينمو عند المعدل المرغوب فيه فإن المديرين لن يكون لديهم الحافز لتعديل سلوكهم، وهكذا فان المعدل المرغوب بالنسبة المديرين يمثل معدل التوازن، لنفترض أن الدخل لن ينمو عند المعدل المرغوب ، حينئذ فان الاستثمار المقدر والاستثمار المحقق لايتعادلان ، ويفكر المديرون بأنهم ذادوا الانتاج سواء بمعدل سريع جداً أوبمعدل بطئ جدا[1] .

نقد نظرية هارود للنمو الاقتصادي:

[1] سليمان خليفة مردس عجب الله :(2015) ، دراسة قياسية على محددات النموالاقتصادي في السودان(1985-2010) ، مرجع سبق ذكره : ص ص 24- 26 .

لقد انتقد نموذج هارود من وجهات نظر مختلفة:

أ- انتقدت دالة الادخار ودالة الاستثمار لكونهما مفرطتين في التبسيط وقد كان هارود مدركاً لهذه الحدود ومع ذلك فهو يري أن نفس المضامين يمكن أن تظهر حتى لوكنا نستخدم دالتين للادخار والاستثمار أكثرتعقيداً

ب- يرى وليام بومول أن المديرين قد يرون انحرافاً بين معدلات النمو الرغوب فيه والفعلية مؤقتاً ، ومن ثم فان الاتجاه الى الانحراف بين المعدلين المرغوب فيه والفعلي يميل الى أن يصبح أكبر بكثير مما إفترضه هارود، وعلى سبيل المثال نفترض أن الدخل قد أخذ ينمو عند المعدل المرغوب فيه لعدد من الفترات ، فاذا تباينت المعدلات في فترة معينة ، فإن المديرين قد ينظرون الى هذا التباين على انه مؤقت ويستمرون في زيادة الناتج عند نفس المعدل الذي كان في الماضي، وكنتجية لذلك فانه لايكون هنالك اتجاه لتباين المعدلين المرغوب فيه والفعلي أكثر على الاقل في الفترة التى نحن بصددها وبالطبع إذا ساد التباين لعدد من الفترات فان المديرين يتطرون الى تعديل انتاجهم ، ومع ذلك سوف يكون هنالك قدر اقل من عدم الاستقرار عن ذلك الذي يفترضه هارود.

ت- انتقد روبرت سولو وآخرون نموذج هارود، لانه لايسمح بإحلال العناصر الانتاجية وهذا الانتقاد يعني انه إذا كانت اسعار العوامل مرنة ، وانه إذا كان ممكناً إحلال العوامل ، فان العمالة الكاملة سوف تتحقق.

3/ نموذج سولو:

وهو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية ،ويعد نموذج سولو إمتداد لنموذج هارود دومار حيث يركز كل واحد منهم على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد اساسي لعملية التراكم الرأسمالي ، ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع، غير أن نموذج سولو يقوم على إطار توسيع نموزج هارود. دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل ، هذا فضلاً عن إضافة

متغير مستقل ثالث وهو المستوي الفني التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتجية للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معاً وعلى عكس نموذج هارود دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم ، فإن نموذج سولو يسمح بإستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل وراس المال أي في الأجل القصير وفي ظل ثبات غلة الحجم العنصرين معاً ، أي في الأجل الطويل فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكولوجي على معدل النمو. بالرغم من أن سولو مثل غيره من الاقتصادين يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج وبشكل مستقل من باقي العوامل الأخري ، وقد إستخدم سولو في تحليل نموذجه هذا دالة الإنتاج كوب دوجلاس حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي دالة طردية في ثلاثة متغيرات وهي :

أ- عنصر العمل غير الماهر (L) .

ب- عنصر راس المال البشري و المادي (K) .

ت- المستوي التكنولوجي (A) ويكون ثابت في الأجل الطويل.

$$Y=AL^{A}K^{b} \qquad (1)$$

حيث تعبر (a) :عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل ، أي توضح النسبة المؤية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر العمل بنسبة 1% وتكون قيمةA>1 تعبر (b) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال أي توضح النسبة المؤية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر رأس المال بسبة 1% وتكون قيمة. b<1

وطبقاً لهذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي (y) يكون مصدره واحداً أو أكثر من العوامل الثلاثة التالية :

أ- حدوث زيادة في كمية أو نوعية عنصر العمل عن طريق النمو السكاني والتعليم.

ب- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.

ت- حدوث تحسن في المستوى التكولوجي.

وفقاً لهذا النموذج فإن زيادة معدل الادخار المحلي ، ومن ثم الاستثمار يؤديان الى التراكم الرأسمالي بالمجتمع ، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي، وهذا الامر يتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والإستثمارات الخارجية ، مقارنة بالاقتصاديات المتلفة ، تلك يكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية فقط وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخول فيها، نجد أن هذا النموزج حدد النمو الاقتصادي كهدف اقتصادي ، ولكنه يشير الى أن كثيراً من الناس خاصة في أواخر الستينات واوائل السبعينات كانوا يتساءلون عن سبب الرغبة في زيادة النمو الاقتصادي، فقد يزيد نصيب الفرد من الناتج خلال الزمن ، ولكن لايعني أن انسان اليوم أكثر سعادة من اولئك الذين عاشوا من قبل وقد يعزي التغير في الإتجاه الى الإدراك الكبير للتكاليف المرتطبة بالنمو الاقتصادي أن المآخذ على النمو الاقتصادي تذهب الى أن المنافع أقل من التكاليف ومن بين هذه التكاليف الإستنزاف السيئ للموارد الطبيعة وتلوث البيئة ومشاكل التغير مثل الاذدحام والضوضاء والجريمة ، ومشاكل سكان الريف مثل تعرية التربة وقطع الأشجار وفيما يتعلق بالإستنزاف السيئ للموارد الطبيعة فإنه من الواضح أن معدلات النمو الحالية سوف تخفض من الأجيال المستقبلية ، وربما يؤدي النمو الاقتصادي السريع الى زيادة هذه المشاكل ، ولكن من الممكن تخفيض حجمها دون الاستغناء عن النموالاقتصادي وفي الحقيقة إذا استغنى عن النمو الاقتصادي ، فإنه ليس من الواضح أن يكون المجتمع راغباً في دفع النفقات الضرورية لتخفيض حدة هذه المشاكل.

إن النمو الاقتصادي يزيد كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع ولايعني هذا بالضرورة توزيع الدخل توزيعا عادلاً وحتى إذا كان النمو الاقتصادي ممكنا فان الناس يختلفون حول جدواه إذ يرى

البعض ان التكاليف المصاحبة للنمو كبيرة الى الحد الذي ينبغي فيه تصميم السياسات التي تضع حداً لمثل هذا النمو والبعض الآخر يرى من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون إفساد البيئة[1]

4/ نظرية النمو من الداخل: Endogenouss Growth Theory

بدأت نظرية النمو من الداخل بعمل رائد للاقتصادي بول رومر (paul Romer) من 1986ثم تلاه الاقتصادي لوكاس حيث أوضحا بأن نمو الاقتصاد في الأجل الطويل يتحدد بعوامل من داخل النموذج وليس خارجه كما في النظرية النيوكلاسيكية ، والعنصر المحفز له هو التقدم التقني. كما تقرر نظرية النمو من الداخل بأن الإختراعات innovuation تتم استجابة للحوافز الاقتصادية والرغبة في تحقيق الربح وليس عملية خارجية تتم من جانب العلماء لاعلاقة لهم بقطاع الإنتاج ، وأن قوى العمل الماهرة والمدربة والمتعلمة تلعب دوراً اساسياً في تحديد معدل الإختراع الفني ومن ثم نمو الاقتصاد في الأجل الطويل

أهم إفترضات النظرية:

أ- التقدم التقني متغير داخلي ، وذلك بسب تراكم المعرفة أو عن طريق تراكم رأس المال البشري ، كما تعتبر التقنية والإخترعات عوامل إنتاج غير متنافسة حيث تقوم المنشآت ببيع منتجاتها بسعر فوق التكلفة الحدية لها من أجل توفير النفقات اللازمة لتحقيق التطور التقني عبر أنشطة البحث والتنمية والذي بدوره يحفز نمو الاقتصاد في الأجل الطويل، وهذه الفرضية تسقط أهم فروض النظرية النيوكلاسيكية وسيادة المنافسة الكاملة في الاقتصاد .

ب- ثبات عائد راس المال بخلاف تناقصه في النظرية النيوكلاسيكية وذلك وبأن الاستثمار في راس المال البشري يزيد من إنتاجية عنصر العمل أثر (أثر داخلي) يؤدي الي ارتفاع إنتاجية جميع عناصر الانتاج الاخري (أثرخارجي) لهذا فإن الآثار الخارجية لتراكم رأس المال البشري من

[1]سليمان خليفة مردس عجب الله:(2015) ،دراسة قياسية على محددات النموالاقتصادي في السودان(2010-1985) ، مرجع سابق : ص ص 26-28 .

خلال التعليم والتدريب تلغي أثر تناقص عائد الاستثمار لتراكم رأس المال بحيث يصبح العائد ثابت عبر الزمن ويتحقق النمو الاقتصادي في الاجل الطويل

ت- . تزايد عائدات الحجم في دالة الانتاج ، بدلامن تناقصها في النظرية النيو كلاسيكية ، بسبب التراكم المعرفي وتحقيق التقدم التقني من داخل النموذج والذي يطفي أثاراً خارجيةعلي إنتاجية جميع عناصر الانتاج. تركيبة السوق غير تنافسية ، وذلك لحماية الملكية الفكرية للمنشأت بحيث تحقق حوافز إقتصادية والتي بدورها تقود الى مزيد من أنشطة البحث والتنمية ومن ثم التقدم التقني[1].

فطبقا لهذه الإقتراضات فإن نموذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية بناء على رومر 1986م ولوكاس 1988 م تمثلة دالة الانتاج رقم (1)

$$Y=A(k)\ \ f(k,L) \ldots\ldots\ldots\ldots^{(1)}$$

حيث:

y=الدخل الفردي

A= مستوي يالتقنية

k=الرصيد الكلي لرأس المال المادي والبشري

L=عنصر العمل

ويتميز نمو الاقتصاد المتولد طبقا للمعادلة رقم (1) اعلاه بأنه نمو مستمر في دخل الفرد ، ويتحقق من خلال إستمرار الوفورات الخارجية للأبحاث الى تقوم بها المنشأت ،) رومر 1986 (أومن خلال تراكم رأس المال البشري الذي يقوم به الافراد) لوكاس1988 م .

أهم النتائج التي توصلت إليها النظرية:

[1] منى البرادي (1998م)، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان النامية ،دار المستقبل ،القاهرة : ص155 .

أ- أكدت النظرية على أهمية التقدم النقني للدولة في تحفيز نمو اقتصادها في الاجل الطويل، وهذا التقدم التقني ينبع من داخل نظامها الاقتصادي ، من خلال تزولها البشرية أو التراكم المعرفي لأفرادها.(romer 1995) ركزت النظرية على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق نمو اقتصادي مستمر في الاجل الطويل فطبقا للوكاس 1988) م (فإن رأس المال البشري أكثر تأثيراً من رأس المال العيني في دالة الانتاج،بسب ان الزيادة في مستوى مهارة الفرد بزيد من انتاجية كل من عنصري العمل ورأس المال ومن ثم تحدث زيادة في العائد منها مع زيادة الحجم.

ب- اعطت النظرية اهمية كبيرة لأنشطة البحث كمصدر مهم لنمو الاقتصاد في الاجل الطويل.

ت- حولت النظرية الإهتمام من عوامل الانتاج التقليدية ممثلة في راس المال المادي و عنصر العمل و الموارد الطبيعية الى عوامل غير تقليدية مثل التراكم المعرفي ورأس المال البشري وأنشطة البحث والتنمية.

ث- بالرغم من أن نظرية النمو من الداخل قدمت اسهاماً كبيراً في حقل نمو الاقتصاد، الا انها خضعت لعدد من الإنتقادات وخاصة من مؤيدي النظرية النيوكلاسيكية ، ويمكن تلخيص هذه الانتقادات في الاتي:

إنتقد (marcecoslowshy 1992) نظرية النمو من الداخل على أساس أنها لم تأتْ بجديد يضاف الى نظريات النمو التقليدية ، فكل ما اتت به النظرية لا يتجاوز بأن الافكار والمعرفة لها بعض خصائص السلع العامة وهي دالة في الضغوط التنافسية التي تتعرض لها الدول ، وبالتالي النظام التجاري ، وان إنتاج تلك الأفكار والمعرفة قد يقترن بحرية الإنتقال ، الدولي للناس والاستثمار. يري Mansnik Basu, 1992 بأن رومر حول الإهتمام من عوامل الانتاج التقليدية مثل رأس المال والعمل الى عوامل غير تقليدية مثل الافكار والمعرفة أو التقنية ،ولكن إذا سمحنا بإدخال الافكار والمعرفة في دالة الانتاج ، فلابد أن يفسح المجال أمام غيرها

من السلع غير التقليدية مثلا المعتقدات والتنظيم المؤسسي وغيرها. كذلك إنتقدت النظرية في أنها قدمت تفسيرا لإرتفاع معدلات نمو الاقتصاد في مجموعة الدول الآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية والتي قامت بإستثمارات عالية في مجال رأس المال البشري ، ولكنها لم تقدم تفسيراً لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد في بعض الدول[1]

المبحث الثاني

2- 2 محددات النمو الاقتصادي

تمثل عملية النمو الاقتصادي تفاعلاً بين عوامل عدة اقتصادية وفنية واجتماعية وثقافية وسياسية والتي تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بعملية النمو ذاتها. وهذه الدراسة بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي ومن أهم هذه العوامل:

2-2-1 القوى العاملة:

مقدمة:

للإنسان دور مزدوج في عملية التنمية الإقتصادية ، كمنتفع منها وكمدخل إنتاجي رئيسي لها وينظر للعمل المستخدم في الأنشطة الإقتصادية على أنه تكاليف ومنافع في نفس الوقت. إذ يعتبر تكلفة إذا كان له إستعمال بديل وإنتاجية حدية موجبة ، كشأن، بقية عناصر الإنتاج الأخرى من رأس مال مادي وموارد طبيعية وغيرها ، كما يمثل منفعة محتملة في حالتين : الحالة الأولى عبارة عن زيادة الإنتاج عن طريق تنظيم العمالة المتاحة بطريقة مثلى بإستخدام تقنية ملائمة مع ماتوفره الطبيعة من موارد طبيعية ، أما الحالة الثانية فهي زيادة توظيف العمال وخاصة الفقراء منهم من أجل زيادة نصيبهم من الدخل القومي.

[1] إيمان محمد سليم (1998م)، نماذج النمو المعاصر ومحدات النمو : ص ص 127 – 129 .

1/ مفهوم العمل :

ويقصد به ذلك المجهود العضلى أو الذهني وكل المهارات التي يستخدمها الإنسان في إنتاج السلع والخدمات لهذا فهو متنوع ويختلف في المستوى والنوع . ويقوم أصحاب العمل بالمساهمة في العملية الإنتاجية مقابل عائد أو دخل يعرف بالأجر (Wage) ويتأثر العمل في حجمه ونوعيته بعدة عوامل، أهمها: حجم السكان والتعليم والصحة والعادات والتقاليد وغيرها.

2/ قياس عرض العمل :

أحد المشاكل التي مازالت تشغل صانعي السياسة في كل من الدول المتقدمة والنامية ، هي قياس عرض العمل المتاح للاقتصاد وتحديد مدى إستخدامه .

فيقاس عرض العمل في الدول المتقدمة عن طريق مفهوم قوى العمل ، والذي يشمل كل من له فرصة عمل أو يبحث بجدية عنها . ويتحدد حجم العمل في هذه الدول بحجم السكان وتركيبتهم من حيث فئات العمر والجنس والعوامل الإجتماعية الأخرى (مثل أنماط التعليم ورغبة النساء في العمل خارج المنزل) التي تحدد معدل إشتراك المجموعات المختلفة من السكان في العمل .

فمرونة عرض العمل في الدول المتقدمه عادة تكون منخفضه في الأجل القصير، ولكن قد ترتفع تحت الظروف غيرالعاديه مثل دخول النساءإلى العمل ، ومن ثم يمثل عرض العمل المتاح في هذه الدول قيا على نمو الاقتصاد وخاصه إذا كان هنالك توظيف كامل للعماله ، كما حدث في أوروبا خلال منتصف القرن التاسع عشر .

أما في الدول النامية فإن عرض العمل لايمثل قيدا على نمو إقتصاداتها ، نظرا إلى أن، عدد الراغبين في العمل يزيد عن عدد العاملين ، بالإضافة إلى أن عدد كبير من العاملين غير مستخدمين إستخداما كاملا ، ومن ثم يصعب قياس عرض العمل في الدول النامية بسبب

صعوبة تحديد أصحاب الوظائف والباحثين بجدية عن الوظائف ، بالاضافة لوجود أفراد يشغلون عدة وظائف وأفراد يعملون لبعض الوقت وآخين يعملون لحساب أسرهم . ولكن من المتوقع أن يكون عدد العمال الذين يعملون ويبحثون عن عمل أكبر في الدول النامية منها ف الدول المتقدمة وتزداد مشاركة الإناث في قوى العمل كلما تقدمت مرحلة التنمية في الدول النامية .

3/ خصائص القوى العاملة في الدول النامية :

تتميز القوى العاملة في الدول النامية بعدد من خصائص تجعلها لحد كبير عن تلك القوى العاملة بالدول المتقدمة ، من أهم هذه الخصائص :

أ- معظم القوى العاملة في الدول النامية يشتغلون بالزراعة والصناعات الأولية الأخرى ، فكلما إرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي ، إنخفضت نسبة العمال في الزراعة وإرتفعت في الصناعة وقطاع الخدمات .

ب_ إنخفاض الأجور مقارنة بمستويات الأجور في الدول المتقدمة، ويرجع السبب في ذلك إل وفرة الأيدي العامل بشكل كبير مقارنة مع عرض عناصر الانتاج الأخرى المكملة والتي تعمل على رفع إنتاجية العمل وزيادة الأجور . كما يعزى إنخفاض الاجور إلى تدني إنتاجية العمل نتيجة لقلة تعليم وتدريب العمال وضعف خبراتهم وسوء أحوالهم الصحية والغذائية ، ولكن في نفس الوقت يوجد أشخاص من القوى العاملة في الدول النامية ذوي قدرات كبيرة وتعليم عالي يحصلون على أجور مرتفعة، ومن ثم يحصل التفاوت في الأجور بين مختلف الكفاءات ومستويات التعليم وهي إحدى خصائص الدول النامية .

ج- معظم العمالة في الدول النامية ليست مستخدمة إستخداما كاملا (بطالة مقنعة) ، فبالرغم من حصولهم على وظائف ويعملون لساعات طويلة إلا أن مساهمتهم في الانتاج قليلة بسبب إنخفاض إنتاجيتهم.

د- نسبة للعلاقة الموجبة بين عدد العمال المحتمل والزيادة في عدد السكان ، فإن معدل نمو القوى العاملة في الدول النامية مرتفع مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك بسبب إرتفاع نسبة المواليد، وإزدياد عدد الأفراد الراغبين في العمل من ذكور وإناث خارج المنز، ولكن إنعكاس الزيادة السكانية ليس وقتي على نمو القوة العاملة وغالبا ما تتأخر عن زيادة القوى العاملة بفترة زمنية تقدر بخمس عشر سنة[1].

4/ العلاقة بين القوى العاملة ونمو الاقتصاد :

بتأثر نمو الاقتصاد بكل من حجم ونوعية القوى العامله وذلك كما يلي :

أ/ حجم القوي العاملة وعلاقتها بنمو الاقتصاد :

بحسب النظرية الاقتصادية التقليدية فإن زيادة حجم القوي العاملة يعني زيادة العاملين في الانتاج ومن ثم يزيد حجم الانتاج، يشرط أن تكون الانتاجية الحدية لعنصر العمل موجبة، ولكن هذه الزيادة في حجم الانتاج تزيد بمعدلات متناقصة بمرور الزمن في الاجل القصير بسبب سيادة قانون تناقص الغلة ولهذا فان نمو الاقتصاد يرتبط ايجابا بحجم القوى العاملة اذا كانت الانتاجية الحدية لعنصر العمل موجبة ولكن من غير المتوقع ان تستمر هذه العلاقة الموجبة على ماهو عليه في الاجل الطويل وخاصة في الدول النامية بسبب ضعف مقدرة الدولة ونظامها الاقتصادي على استيعاب القوى العاملة الزائدة .

ب_ نوعية القوى العاملة وعلاقتها بنمو الاقتصاد

يعتقد عدد من الاقتصاديين ان جودة عنصر العمل اى مهارات القوى العاملة ومعرفتها وتنظيماها تمثل العنصر الاكثر اهمية في عملية نمو الاقتصاد خاصة في الاجل الطويل .

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق- ص65

فقد تقوم الدولة بشراء سلع راسمالية حديثة ولكنها لا يمكن ان تستخدم بفعالية الا من خلال عمالة ماهرة لهذا فان معظم الدراسات الحديثة اكدت علي ان نوعية القوى العاملة هي الاكثر تأثيرا في نمو الاقتصاد واستمراره في الاجل الطويل وتتمثل نوعية العمل في عنصرين رئيسين هما :

I- راس المال البشري:

بحسب تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي فان راس المال البشري يعرف بانه كل مايزيد من انتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها عن طريق التعليم والتدريب والخبره ,ويقاس حجم راس المال البشري بعدد الذين دخلو أو اكملو تعليمهم في المدارس الاوليه او الثانوية او الاثنين معآ فلقد اكدة معظم الدراسات السابقة بان السكان المتعلمين هم مفتاح نمو الاقتصاد ((barro-1991)-(barro-sala-martin- 1995)ويعد راس المال البشري المصدر الرئسي لنمو الاقتصاد في نماذج النمو من الداخل والنيوكلاسيك الموسع الذي يضم راس المال البشري,حيث اشارت الي ان القوى العامله الاكثر تدريبآ وتعليمآ تزيد من تأثير مستوى التقنيه علي نمؤ الاقتصاد ومن هنا فان التراكم في راس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرآ من مصادر النمو المستدام كما اكد سولو في نموذجه عام 1957 علي ان نمو الاقتصاد لايعتمد فقط علي حجم العمل بل على نوعيته التي تعكسها الكفاء الانتاجيه للقوى العاملة.

ويعتبر ثيودور شوليز (theodor- schultis) من اوائل المهتمين بتراكم راس المال البشري واهميته في عمليه نمو الاقتصاد ، حيث اكد بمنشور عام 1961علي ان الاستثمار في راس المال البشري مهم للتنمية الاقتصادية بدرجة لا تقل عن راس المال المادي ، ويعتقد بان مفتاح نمو الاقتصاد هو نوعية السكان والتي تكون الوحدة الاقتصادية وطبقا له بان راس المال البشري

يمثل كميه من المعلومات التي لها قيمه اقتصاديه ويعتبر مصدراً قابلاً للتجديد وليس له حدود بخلاف راس المال المادي واوضح لوكاس في دراستيه عام (1988) بان ارتفاع تراكم راس المال البشري يقود للاسراع بنمو الاقتصاد في المستقبل مما يدعم زيادة عائد عنصر العمل فلقد وجد كل من (بارو ولي ، 2000) (barro&lee) في دراستهم بمحددات نمو الاقتصاد في عدد من دول العالم في الفتره من 1995_1960بان من المحددات المهمه لنمو الاقتصاد هو مخزون راس المال البشري فلقد اوضحت دراستهم بان نمو الاقتصاد مرتبط ايجابياً بمستويات التحصيل المدرسي في المستوين الثانوي والعالي للذكور البالغين وفسر ذلك بان العمال ذوى التعليم الاعلي مكملين للتقانات الجديدة ويؤدون دوراً مهماً بنشرها ، الامر الذي يشكل عنصراً مهماً في عمليه التنميه بصفة عامة و الاقتصاد بصفة خاصة.

وتشير ادبيات الاقتصاد الي ان البلدان التي تمتلك راس المال البشري المرتفعه لتحقق معدلات نمو مرتفعة مستديمه ، اعتبار ان التقنية تقود الي نمو الاقتصاد وتحتاج الي وفرة في راس المال البشري بينما تخدع البلدان ضعيفه التقانه والموارد البشرية لزيادة زاتيه في الانتاجيه والنمو الامثل في دراسة البنك الدولي (1998) اشارت الي ان الشي الوحيد الزي يميز دول شرق اسيآ التي حققت معدلات نمو عالية من غيرها من البلدان النامية هو التراكم الهائل في راس المال البشري والمادي وكقدرتها علي توجيه هذه القدرات البشرية والمادية الي استثمارات ذات انتاجية عالية.

وتتوقف نوعية العنصر البشري ومايتصف به من قدرات بدنية وذهنية علي عدة عوامل اهمها:

مستوى التعليم والصحه والتغزية والمستوى الثقافي للفرد ونصيبه من التدريب وقوة تحمله وميوله للعمل[1].

ii- انتاجية العمل :

يقصد بالانتاجية بصورة عامة مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج منفرداً في الانتاج وتقاس نسبة تغير حجم الانتاج الي نسبة التغير في عامل الانتاج بوحدة واحدة لهذا فان انتاجية العمل تعني مايساهم به العامل الواحد من جهد عضلي وذهني لتحقيق عائداً كمياً ونوعياً لانتاج السلع والخدمات في فترة زمنية معينة ممثلا في الاجر .

احتلت العلاقة بين انتاجية العمل ونمو الاقتصاد مكاناً هاماً في الفكر الاقتصادي ولقد اهتم الكلايسيك وعلي راسهم ادم اسميث بانتاجية العمل باعتبارها تزحم في زيادة الانتاج وذلك من خلال تخصيص وتقسيم العمل فكلما ارتفع انتاجية عنصر العمل فكلما زاد حجم الانتاج وبالتالي يزيد معدل نمو الاقتصاد ومن ثم تتحسن مستويات دخول العمال وترتفع مستوى معيشتهم وتتأثر انتاجية العمل بعدة عوامل منها :

- الخبرات التي يكتسبها العمال من التعليم الممارسة في عمليات الانتاج.
- مستوي وجودة تعليم وتدريب العمال اللتان عن طريقهما يكتسبون المهارات والمعارف اللازمة للعمل بكفاءة عالية.
- الحوافز لتشجيع العمال لبزل مزيد من الجهد وتتكون من حوافز مادي ومعنوية وتشمل المادية المتغيرات التي تحدث للدخل مثل زيادة الاجور والمرتبان والمكافاءات مايقدم الاسرة العاملين من خدمات اما الحوافز المعنوية: فتشمل الحوافز الاجتماعية التي تدفع

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق – ص 66

بالانسان للعمل و الحوافز النفسية وهي مايمثلها العمل بالنسبة للعامل من اشباع لحاجته المعنوية اهمها تحقيق الذات .

- الديمقراطية في العمل تزيد من التميز الوظيفي .
- الادارة وتتمثل في الاحترام الذي يجده العامل والمسؤلية التي تلقى علي عاتقه والظروف التي يعمل في ظلها واحساس العامل وارتباطه بالمشروع او الوحدة التي يعمل بها تحدد درجة مشاركته في العملية الانتاجية ومن ثم مساهمته في الانتاج .
- طرق الانتاج ، وتتثمل في مستوى فن الانتاج والتنظيم العلمي في العمل وتقسيمه واستخدام التقنية الحديثة وهي من اهم العوامل التي تؤثر علي انتاجية العمل . ويمكن القول في ان زيادة حجم القوى العاملة أو تحسين نوعيتها لا يكون فعالا في التأثير علي نمو الاقتصاد مالم يصحبها تراكم في راس المال المادي .

2-2-2 راس المال المادي :

مقدمة :

من بين جميع عوامل الانتاج الاخر يعتبر راس المال المادي من اكثر العوامل فعالية واستمرارية في التأثير علي نمو الاقتصاد وذلك للعلاقة الوثيقة بين نمو الدخل القومي ووضحها نموزج هارود – دومار (1939 –1949) واصبح ينظر علي عملية التنمية الاقتصادية علي انها يجب ان تتضمن موارد را س مالية راسمالية كافية للوصول لاهداف مختارة لنمو الدخل القومي كما تتبع الحاجة لرأس المال المادي من مفهوم رأس المال البشري كمدخل اساسي من دالة الانتاج بحسب نظريات النمو الحديثة ومن ناحية اخرى يعد نقص راس المال علي انه العامل

الرائيسي الذي يعوق عملية نمو الاقتصاد وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب انه يقلل من انتاجية عناصر الانتاج الاخري وخاصة عنصري العمل والموارد الطبيعية[1].

1- مفهوم راس المال المادي وقياسه :

يعرف راس المال المادي انه كمية السلع التي يتم انتاجها بواسطة الانسان من اجل استخدامها في العملية الانتاجية لانتاج سلعة وخدمات وهذه السلع التي تستخدم في العملية الانتاجية الراسمالية ممثلة في المعدات والالات ووسائل النقل والتخزين والمباني وغيرها فاصحاب هذه السلع يقومون بتاجيرها او تقديمها للمساهمة في انتاج سلع وخدمات نظير عائد يسمى بالفائدة.

عادة يظل راس المال المادي ثابتا في الاجل القصير رغم تغير حجم الانتاج ولكن في الاجل الطويل فانه يتغير مع تغير حجم الانتاج فزيادة راس المال المادي يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي من اجل عائد اكبر في المستقبل اي التضحية بالاستهلاك الحالي لزيادة الاستهلاك في المستقبل لهذا فان خلق راس مال جديد امر مرغوب فيه طالما انتاجيته سوف تكون مكافاءة لمن ضحوا من اجل تكوينه . وتتم عملية تكوين راس مال عندما نسبة من الدخول الحالية تدخر ومن ثم تستمير من اجل زيادة الانتالج وتميل الدول ذات معدل النمو السريع الي الاستثمار المكثف في سلع راسمالية جديد وتوجه مابين 15% الي 20%ومن قيمة الانتاج الي صافي تكوين روؤس اموالها .

ويقاس تراكم راس المال بالفرق بين اجمالي الاستثمارات وقيمة الاهلاك ويسمى بصافي الاستثمارات ,كما في المعادله رقم (3/2/11):-

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق – ص 70

$$\Delta k \equiv \text{net}I = I_g - D = (11/2/3)$$

حيث:

Ig ≡ اجمالي الاستثمار.

D ≡ قيمة الاهلاك .

NetI≡ صافي الاستثمار.

وΔk ≡ التغير في راس المال المادي(صافي الزيادة في راس المال).

فالمعادلة(11/2/3)اعلاه توضح عملية راس المال في الاقتصاد والذي يعتمد على حجم الاستثمارات الكلية ومعدل الاهلاك السنوي لراس المال من ناحية اخرى فان مخزون راس المال المادي يقاس بمايعرف بالجرد السنوي المستديم ممثلة بالمعادلة رقم (12/2/3)التالية:-

$$k_t = k_o + \Delta k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12/2/3)$$

حيث:

k_t ≡ تمثل مخزون راس المال في الفترة الزمنيةt.

k_o ≡ تمثل راس المال الابتدائي.

Δk ≡ هي صافي الزيادة في راس المال .

2/ انوع راس المال:

بحسب اديبات الاقتصاد هنالك ثلاثة انواع من راس المال وهي :

ا-راس المال المادي:

وهو عبارة عن السلع الراسمالية ممثلة في المعدات والاليات ووسائل النقل والتخزين والمباني وغيرها والتي تدخل مباشرة في دالة الانتاج السلع والخدمات وهو محل اهتمام الدراسة كأحد المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد في الاجل الطويل .

ب–رأس المال الاجتماعي :

ويتكون من المشروعات التي تنفذها الدولة على نطاق واسع مثل الطرق والكهرباء وانظمة الري والمياه والصحة العامة وانظمة النقل والاتصالات والسكك الحديد والمؤسسات التعليمية وغيرها من مشروعات البنية التحتية .ويستخدم رأس المال الاجتماعي بطريقة غير مباشرة في انتاج السلع والخدمات بخلاف راس المال المادي الذي يستخدم مباشر في دالة الانتاج ، ويلعب دورا كبيرا في عملية نمو الاقتصاد في الاجل الطويل حيث انه يزيد من تكامل الانشطة الاقتصادية ويسهل العمليات الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ج– راس المال النقدي :

وهو عبارة عن كمية النقود بحوزه الافراد ولاتعتبر عنصرا من عناصر الانتاج لانها لاتساهم في العملية الانتاجية لانتاج السلع والخدمات فوظيفة راس المال النقدي تتمثل في وظائف النقود الرئسية من حيث انها وسيلة للحصول على السلع الراسمالية (وسيط للتبادل) ومقياس لقيمة راس المال المادي ووسيلة للاقتراض ومخزن للقيمة ,وبهذه الوظائف فان راس المال النقدي ليس موضع اهتمام البحث لانه لا ينتج ومن ثم ليس محدد لنمو الاقتصاد

3/ مصادر راس المال المادي:

يمكن الحصول على راس المال المادي من عدة مصادر منها داخلية واخرى خارجية كما يلي :

<u>اولا: المصادر الداخلية:</u> ممثلة في الادخار والضرائب والقروض الداخلية والتمويل التضخمي.

أ– الادخار: وهو الفرق بين الدخل الجاري والانفاق الجاري للافراد بفرضية عدم وجود اكتناز. ويربالاقتصاديون ومنهم راجنار نيركسي وريكادور بان عرض راس المال تحكمه المقدره والرغبة في الادخار لدي افراد المجتمع .

ب–الضرائب: وتعرف بانها مساهمة نقدية اجبارية من الافراد في اعباء الخدمات العامة .وتستخدم حصيلة الضرائب في تحقيق الاهداف الاقتصادية.

ج– القروض الداخلية: يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية والافراد داخل الدولة ولابد ان تكون هذه القروض لآجال متوسطة او طويلة بحيث يمكن استخدامها في الحصول على رأس المال المادي .

د– التمويل التضخمي: ممثل في التوسع في إصدار النقود لتغطية العجز في الموازنة العامة للدلة. وعلى الرغم من أن هذه الوسيلة سهلة لتمويل الحصول على رأس المال المادي، إلا أنها سلاح ذو حدين، فبجانب أنها تساعد على الإسراع بمعدل النمو، إلا أن المغالاة في تطبيقها قد يؤدي إلى إحداث تضخم يؤثر سلباً على عملية نمو الاقتصاد.

ثانياً: المصادر الخارجية: وتأخذ شكلين هما: التدفقات الرأسمالية الخاصة، من المؤسسات الخارجية أو الأفراد الأجانب.

أ. التدفقات الرأسمالية الخاصة: وتتمثل في القروض والاستثمارات الأجنبية الخاصة من المؤسسات الخارجية أو الأفراد الأجانب.

ب. المعونات الرسمية: تتمثل في المنح والقروض ذات الشروط الميسرة التي تقدمها المؤسسات الدولية وبنوك وصناديق التنمية الإقليمية وبعض الدول الصناعية المتقدمة وتلعب المصالح السياسية دوراً مهماً في توزيع هذه المعونات بين الدول النامية[1].

4. خصائص رأس المال في الدول النامية:

يتصف رأس المال المادي في الدول النامية بعدد من الخصائص منها:

(1) إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق – ص 75.

أ- ضعف تكوين رأس المال المادي، وبحسب تفسير راجنال نيركسي يرجع السبب في ذلك إلى وجود الدائرة المفرغة في جانب العرض في كثير من اقتصادات الدول النامية، والتي تنص على أن هنالك مقدرة ضعيفة على الإدخار ناشئة من إنخفاض مستوى الدخل الحقيقي، الذي يرجع إلى إنخفاض الإنتاجية، والتي بدورها تقود إلى نقص رأس المال المادي. وكسر هذه الدائرة المفرغة يتطلب التقشف في الإستهلاك المحلي وتدفق كبير للمدخرات الأجنبية. كمايمكن للدول النامية زيادة مدخراتها من خلال العمل على زيادة الإنتاجية وتنمية الوعي الإدخاري لدى أفراد المجتمع باستخدام إجراءات مالية ونقدية تسهم في تسجيع الإدخار.

ب-صغر حجم رأس المال المادي المستخدم في الإنتاج، وسببه بحسب تفسير نيركسي هو وجود دائرة مفرغة في جانب الطلب في اقتصادات الدول النامية والتي تنص على أن سبب صغر حجم رأس المال المادي هو ضعف الحافز على الإستثمار الناتج من صغر حجم السوق وسببه قلة الدخول الحقيقية الناتجة من ضعف الإنتاجية والسبب في ذلك يرجع إلى صغر رأس المال المادي المستخدم في الإنتاجية ويمكن كسر الحلقة المفرغة بحسب نيركسي بدفعة إستثمارية قوية من أجل زيادة حجم السوق والدخول الحقيقية والتي تؤدي إلى زيادة الحافز على الإستثمار. ويرى لويس (1954) بأنه إذا كان للدول النامية قطاع رأس مالي كبير هذا من شأنه أن تكون الأرباح كبيرة ومن ثم يشجع على الإدخار ويقود إلى تراكم رأس مال أكبر.

ج- إنخفاض إنتاجية رأس المال المادي في الدول النامية، وذلك بسبب عدم كفاءة القوى العاملة في إستخدام رأس المال والناتجة من قلة تعليمهم وتدريبهم وخبراتهم. ولزيادة

إنتاجية رأس المال المادي مطلوب من الدول النامية أن تبذل مجهودات كبيرة في تكوين رأس المال البشري الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال المادي[1].

5. علاقة رأس المال المادي بنمو الإقتصاد:

معظم نظريات الاقتصاد وكثير من الدراسات التطبيقية التي تناولت ظاهرة نمو الاقتصاد، أشارت إلى العلاقة الوثيقة بين رأس المال المادي ونمو الإقتصاد في الآجلين القصير والطويل. حيث ترى النظرية الكلاسيكية بأن تراكم رأس المال يجعل من تخصيص وتقسيم العمل ممكن، وهذا يزيد من إنتاجية عنصر العمل ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية، مما يترتب عن ذلك زيادة الأجور وتحسن مستوى المعيشة.

أما النظرية النيو كلاسيكية فقد أكدت على أهمية التراكم الرأسمالي في إحداث نمو الاقتصاد في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيعتمد نمو الاقتصاد على التقدم التقني الذي يؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمارات. لهذا طبقاً للنظرية النيوكاسيكية بأن رأس المال المادي ذوي التقنية المتقدمة من شأنه أن يساهم في إحداث نمو الاقتصاد طويل الأجل.

إعتبر كل من هارود ودومار (1939-1947) في نظريتهما عن نمو الاقتصاد بأن العامل الرئيس في عملية نمو الاقتصاد هو تراكم رأس المال المادي، وقد أوضحا بأن تراكم رأس المال (صافي الإستثمار) يلعب دوراً مزدوجاً في عملية نمو الاقتصاد، حيث يخلق دخل، ومن ناحية أخرى يزيد من الطاقة الإنتاجية للإقتصاد. أما في نظرية مراحل النمو، عرف روستو مرحلة النهض أو الإنطلاق (take off) هي تلك المرحلة التي ترتفع فيها نسبة الاستثمرات (رأس المال) إلى 10% من الدخل القومي لضمان نمو الاقتصاد الثابت والمستقر.

([1])إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق – ص 80

بالمثل جعلت نظرية الدفعة القوية للإقتصاديين روزنشتين – رودان (1943) (Rosenstein-Rodan) من رأس المال دوراً أساسياً في عملية نمو الاقتصاد والتنمية، حيث يرى روزنشتين بأن التصنيع هو أحد الوسائل لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل بين المناطق المختلفة، وذلك بزيادة الدخول في المناطق الفقيرة بمعدل أعلى من المناطق الغنية، وفسر التصنيع بأنه استخدام رأس المال بواسطة العمال في قطاعات الزراعة وغير الزراعة، ويتطلب الأمر دفعة استثمارية قوية لحل مشكلة نقص رأس المال وبالذات في الدول النامية.

وطبقاً للنظرية الكينزية للنمو، يكون نمو الاقتصاد أسرع إذا خصصت نسبة كبيرة من الدخل القومي للتراكم الرأسمالي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وأوضحت النظرية الكينزية بأن نسبة رأس المال إلى حجم الإنتاج تعكس العلاقة بين مخزون رأس المال وحجم الإنتاج، وهي نسبة مستقة في الدول المتقدمة بسبب وجود العناصر المكملة لعملية الإنتاج مثل مهارة العمال والإدارة الكفوة، ولكن هذه النسبة غير مستقرة في الدول النامية، ويرجع السبب إلى عدم توفر اعمالة الماهرة وعدم كفاءة التنظيم مما يقود إلى عدم الاستخدام الكفؤ لرأس المال ومن ثم تنخفض إنتاجيته، ولكن في المدى الطويل وبوجود رأس ال اجتماعي قوي من شأنه أن يقلل من نفسه رأس المال المادي إلى حجم الإنتاج ويزيد من كفاءة استخدام رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته والتي تنعكس إيجاباً على معدل نمو الاقتصاد.

وينظر بروفيسور جونسون إلى تراكم رأس المال بأنه الصفة المميزة لعملية التنمية، وإن التحول الهيكلي في الاقتصاد هو عملية متولدة من تراكم رأس المال، ويرى بأن شرط التنمية يتألف من تراكم وتأسيس كفاءة اجتماعية وآلية اقتصادية للمحافظة على زيادة مخزون رأس المال باشكاله المختلفة.

وأكد هل (Hill) على أهمية الاستثمار (رأس المال) في عملية التنمية، وذلك في نموذجه الذي يقيس به تأثير حجم الاستثمار على نمو الناتج الكلي في ثلاثة قطاعات رئيسية وهي الصناعة والزرعة والخدمات، وقد توصل إلى أنه إذا زاد الاستثمار بنسبة 1% من شأنه أن يزيد الناتج بمقدار 3%.

كما أشارت بعض الدراسات التطبيقية إلى أن الدول التي بها تخصيص وتقسيم للعمل أقل فإنه يمكن لرأس المال أن يلعب فيها دوراً مهماً لزيادة الإنتاجية من تلك التي وصل فيها تخصيص وتقسيم العمل إلى مراحل النهائية، كما أوضحت هذه الدراسات بأن الإقتصاد الذي يكون فيه عنصر العمل متوفر، يكون معام رأس المال إلى ولكن من ناحية أخرى، فإن امتلاك الموارد الطبيعية الوفيرة ليس شرطاً ضرورياً لاستمرار نمو الاقتصاد في الأجل الطويل، حيث أن هنالك دولاً لم تحظ بموارد طبيعية كبيرة ولكنها حققت نمواً اقتصادياً مستمراً ومستقراً من خلال اعتمادها على العمالة الماهرة ورأس المال المادي والتقدم التقني، مثل اليابان وكوريا وهونج كونج. بالمقابل هنالك دولاً غنية بمواردها الطبيعية مثل البرازيل والأرجنتين والسودان وزائير وزامبيا وبوليفيا ولكنها لم تنجح في استغلالها بطريقة تؤدي إلى تقوية اقتصاداتها ومن ثم مواصلة نمو اقتصادها في الأجل الطويل. ولذلك فإن التوقع الذي كان سائداً في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق معدلات نمو أعلى من تلك الدول التي تفتقر إليها لم يكن سائداً في عالم اليوم.

وخلاصة الأمر، بما أن وفرة الموارد الطبيعية لا تمنح ضماناً لنمو الاقتصاد في الأجل الطويل، إلا أن الدول التي تحظى بها قد تتمتع بمزايا لا تتوفر للدول التي تفتقر إليها، بالإضافة

إلى ذلك فإن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تحقق نمواً اقتصادياً مستمراً في الأجل الطويل إذا ما توفرت معها عوامل الإنتاج الأخرى المكملة لها من رأس مال مادي وبشري وتقنية حديثة[1].

2-2-3 مستوى التقنية:

مقدمة:

إضافة إلى عوامل الإنتاج التقليدية الثلاثة ممثلة في القوى العاملة ورأس المال المادي والموارد الطبيعية، فإن العامل الربع والحيوي في عملية نمو الاقتصاد طويل الأجل هو مستوى التقنية، حيث تعتمد كفاءة استخدام عوامل الإنتاج التقليدية في العمليات الإنتاجية على التقدم في مستوى التقنية، ولهذا فهو مهم لضمان كفاءة استخدام هذه العناصر. ويشير التقدم في مستوى التقنية إلى التغيرات التي تطرأ على عمليات الإنتاج أو تقديم سلع وخدمات جديدة تشمل السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج والسلع النهائية بالإضافة إلى التحسن في جودة وإنتاجية المنتجات القائمة، (بارو، 2000). لهذا فإن التقدم في مستوى التقنية هو عملية متواصلة من التحسينات والتطورات الكبيرة والصغيرة على حد سواء في العمليات الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات. ولما كان للتقدم في مستوى التقنية عظيم الاثر على زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة واستمرار نمو الاقتصاد في الأجل الطويل ورفع مستوى معيشة الأفراد، فلقد إنشغل الاقتصاديون طويلاً بشأن كيفية دعمه وتعزيزه.

1- مفهوم وقياس مستوى التقنية:

2- تعرف التقنية في المجالات العلمية على أنها الإكتشافات والاختراعات العملية الناتجة عن تحليل الظواهر المختلفة في المجالات العلمية المتعددة. أما مستوى التقنية في المجالات

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق – ص 82

الاقتصادية فإنه يعني جملة المعرفة العلمية بواسائل وطرق إنتاج السلع والخدمات المتاحة داخل الاقتصاد والتي تستخدم توليفات مختلفة من عوامل الإنتاج لتحقيق ناتج معين. ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التقنية داخل الاقتصاد منها:

أ. التقنية المستوطنة: داخل المعدات والآلات المستخدمة في فترة زمنية معينة: وتشمل الخبرات والمهارات التي يكتسبها الفرد بممارسة العمل أو خلال التدريب.

ب. تقنية غير مستوطنة: وهي تؤثر على مختلف عوامل الإنتاج ممثلة في طرق إدارة العمل والمهارات الإدارية للعاملين والإستعانة بالمكاتب الاستشارية.

ج. تقنية ذات استخدامات عامة: وتؤثر على الجانب الإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد، ويظهر أثرها دائماً في الأجل الطويل مثل الطاقة الكهربائية وتقنية المعلومات والاتصالات وغيرها، ويتميز هذا النوع بقدرته على الإنتشار داخل غالبية القطاعات الاقتصادية وإنخفاض تكلفة استخدامها عبر الزمن.

ولا بد من الاشارة هنا إلى الاختلاف بين مستوى التقنية والتقدم التقني في المجالات الاقتصادية، حيث يقصد بالتقدم التقني التحسن أو التغير في مستوى التقنية السائدة في الاقتصاد أو إضافة معرفة إلى رصيد المعرفة التقنية السائدة، ممايؤدي زيادة حجم الإنتاج. أما مستوى التقنية فهو حجم المعرفة التقنية السائدة في الاقتصاد.

وهندسياً مستوى التقنية السائدة في الاقتصاد يعني الانتقال على نفس دالة الإنتاج بينما التقدم في المستوى التقني يعني انتقال دالة الإنتاج إلى أعلى ومن ثم نحصل على منحنى دالة جديدة والذي يشير إلى ارتفاع حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة نمو الاقتصاد في الأجل الطويل. وهذا التقدم التقني يتطلب فترة زمنية طويلة لحدوثه[1]. بالرغم من الاختلاف بين مفهومي مستوى

([1])إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق – ص 84

التقنية والتقدم التقني في المجالات الاقتصادية، إلا نهما يستخدمان بالتبادل في الدراسات التطبيقية كأحد محددات نمو الاقتصاد. لهذا فإن مستوى التقنية والتقدم التقني معاً هما محل اهتمام الدراسة كأحد المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد في الأجل الطويل.

ويقاس مستوى التقنية بالصيغة الرياضية التي قدمها سولو (1957)، والتي يمكن من خلالها تقدير مساهمات كل من عناصر الإنتاج في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

ومن ثم تقدير مساهمة التقنية كمتبقي وذلك بالاعتماد على دالة الإنتاج كوب – دوجلاس المحايدة لهيكس والتي تأخذ الشكل الرياضي ممثلة بالمعادلة رقم (13/2/3) التالية:

$$Y= A f (L,K) = A L^{u}K^{i-u} \quad (13/2/3)$$

حيث L = عنصر العمل، K ≡ رأس المال المادي و A ≡ مستوى التقنية Y ≡ حجم الناتج وان (1-a) هما نصيب كل من عنصري العمل ورأس المال في الناتج المحلي الاجمالي على الترتيب كما تمثل مرونتي الإنتاج الجزئية لهذين العنصرين.

ومن دالة الإنتاج في المعادلة رقم (13/2/3) أمكن الحصول على صيغة سولو الرياضية ممثلة بالمعادلة رقم (14/2/3)الآتية:

$$gA=gy-agL-(L-a)\ gk \quad ----------$$

حيث gA ≡ نسبة مساهمة مستوى التقنية في الناتج، وتعرف بمتبقي سولو والذي يوضح حجم المستوى التقني السائد في الاقتصاد، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل على زيادة مساهمة مستوى التقنية في الناتج ومن ثم زيادة معدل نمو الاقتصاد و gy ≡ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، gL ≡ معدل نمو عنصر العمل، gk ≡ معدل نمو عنصر رأس المال a ,(1-a)

هما مساهمة عنصري العمل ورأس المال ومرونتيهما الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي على الترتيب.

فمن المعادلة رقم (14/2/3) يمكن حساب مساهمة مستوى التقنية في الناتج المحلي الاجمالي.

من ناحية أخرى، استخدمت بعض الدراسات التطبيقية تقدير العلاقة السببية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign DSirect Investment) والناتج المحلي الاجمالي كمقياس لأثر مستوى التقنية على نمو الاقتصاد، وذلك باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر الرئيسية للتقدم التقني وخاصة في الدول النامية، وهو ما يعرف بالتقنية المستوطنة داخل المعدات والآلات المستوردة.

2. أنواع التقدم التقني:

طبقاً لهيكس (1932) هنالك ثلاثة أنواع من التقدم التقني وفقاً لمفهوم معدلا الاحلال الحدي بين عناصر الإنتاج، والذي يعني إحلال عنصر محل آخر مع ثبات حجم الناتج وهي:

أ. التقدم التقني المحايد: ويعرف بمحايد هيكس وهو عبارة عن التقنية غير المستوطنة في عناصر الانتاج، بحيث لا يؤثر على حجم أي من المتغيرات المرتبطة بدالة الإنتاج.

بالنسبة لهيكس يكون التقدم التقني محايد إذا كان نسبة معدل الناتج الحدي لعنصر العمل إلى نسبة معدل الناتج الحدي لعنصر رأس المال ثابتة، أي زيادة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة من ثم يؤدي إلى زيادة حجم الناتج مع ثبات نسبة عنصر العمل إلى عنصر رأس المال. لهذا فإن زيادة حجم الناتج تحدث دون أن تتغير كمية عناصر الإنتاج ويسمى بالتقدم التقني الموقر للإنتاج، وهندسياً يؤدي إلى انتقال دالة الإنتاج إلى أعلى مع ثبات معدل الإحلال الحدي بين عناصر الإنتاج في ظل ثبات نسبة عناصر العمل إلى راس المال.

ب. التقدم التقني الموفر لعنصر رأس المال:

يكون التقدم التقني موفر لعنصر رأس المال إذا أدى إلى زيادة معدل الناتج الحدي لعنصر العمل بنسبة أكبر من معدل الناتج الحدي لعنصر رأس المال، هندسياً يؤدي إلى انتقال دالة الإنتاج إلى أعلى مع زيادة معدل الإحلال الحدي بين عنصري العمل وراس المال ومن ثم تنخفض كثافة استخدام رأس المال في دالة الإنتاج وتزيد كثافة استخدام عنصر العمل.

وهو الأكثر انتشارً في الدول النامية نسبة لوفرة عنصر العمل وندرة رأس المال المادي.

ج. التقدم التقني الموفر لعنصر العمل:

يكون التقدم التقني موفر لعنصر العمل إذ أدى إلى ارتفاع معدل الناتج الحدي لعنصر رأس المال بنسبة أكبر من معدل الناتج الحدي لعنصر العمل، مما يؤدي إلى انتقال دالة الإنتاج مع إنخفاض معدل الإحلال الحدي بين عنصر العمل ورأس المال، مما يؤدي إلى كثافة استخدام راس المال في دالة الإنتاج وتوفير عنصر العمل، وهو الأكثر انتشاراً في الدول المتقدمة لندرة الأيدي العاملة وارتفع أجورها مقارنة بتكلفة رأس المال.

3. مصادر التقدم التقني:

هنالك عدد من النماذج الاقتصادية للنظرية الحديثة قامت بتحديد المصادر الرئيسية للتقدم التقني داخل الاقتصاد منها:

أ. نموذج أرو (1962) إعتبر التعليم بالممارسة هو المصدر الأساسي للتقدم التقني، حيث يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة كأثر جانبي لممارسة العملية الإنتاجية.

ب. نموذج رومر (1990) حدد مصدر التقدم التقني داخل الاقتصاد بأنه الابتكارات المرتبطة بانتاج السلع الرأسمالية الوسيطة، حيث تستخدم المعرفة الناتجة عن أنشطة البحوث والتنمية والموارد المتاحة لإنتاج السلع الجديدة.

ج. نموذج كروسان وهلبمان (Grossman & Helpman, 1991) حدد مصدر التقدم التقني على أنه الابتكارات المرتبطة بإنتاج السلع الاستهلاكية.

د- نموذج آقون وهاوت (Howit & Aghion ،1992) اعتبر مصدر التقدم التقني هو التحسن في جودة المنتجات المختلفه داخل الإقتصاد .

لهذا فإن المصادر الرئيسية للتقدم التقني داخل الاقتصاد بحسب النماذج المذكورة أعلاه ، تشمل أنشطة البحث والتطور في مجال إنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، إضافه إلى التعلم بالممارسة وعلمية التطوير والتحسن المستمر للسلع والخدمات في المجالات الإنتاجية المختلفة ، مع الأخذ في الإعتبار عوامل الصدفة وعدم التأكد فيما يتعلق بنتائج أنشطة البحث والتطور .

4/ العوامل التي تؤثر على مستوى التقنية :

هنالك عدد من العوامل تتفاعل مع بعضها البعض لتسهام جميعها في زيادة مستوى التقنية داخل إقتصاد الدولة المعينه منها :

أ- حجم الموارد المتاحة داخل الإقتصاد ، ودرجة الكفاءة الإقتصادية في إستخدام تلك الموارد ، وتشمل هذه الموارد حجم رأس المال المادي ، رأس المال البشري ، والجهود المبذولة لتحديث التقنية وخاصة في مجالات الإنتاج والتصميم ، والسياسات المطبقة لجذب الاستثمار الاجنبي القادر على نقل التقنية الحديثة داخل الاقتصاد .

ب- الحوافز والدوافع المتاحة : وتختلف درجة إستخدام الموارد المتاحة داخل الاقتصاد بإختلاف الحوافز والدوافع المرتبطة بعملية الاستثمار والانتاج والتي تتأثر بالسياسات الحكومية المطبقة على مستوى الإنتاج الكلي ،والسياسات المالية والنقدية المحفزة لتحديث التقنية ، كما أن هنالك دوافع ناشئه من حدة المنافسة داخل أسواق المنتجات سواء من المنافسين المحليين أو الأجانب .

ج- الإطارالتشريعي والمؤسسي القائم وهو يعزز عملية بناء الإمكانات التقنية للدولة وذلك من خلال دعم الأنشطه الصناعية وحقوق المليكه ودرجة كفاءة المؤسسات البحثية التي تعمل على تحديث التقنية .

د- حجم الروابط الامامية والخلفية للقطاعات الإقتصادية والذي يترتب عنه سرعة إنتشار التقنية داخل القطاعات الإقتصادية المختلفة .

هـ - كفاءة النظم المالية ونوعية المؤسسات العلمية ، ومدى قدرة الدولة على الإندماج في القطاع الصناعي .

و - حجم الإنفاق المتاح لأنشطة البحث والتطور داخل الإقتصاد سواء أكان حكومياً أو خاصا. ويلاحظ إرتفاع هذا الإنفاق في الدول المتقدمة بنسبة تتراوح ما بين 2% إلى 3% من دخلها القومي ومنخفض للغايه في الدول الناميه .

ز - الحجم المتاح من المعرفة العلمية ونوعية التقنية السائدة .

5/ عوائق التقدم التقني في الدول النامية :

تواجه معظم إقتصادات الدول النامية بعدد من العوائق التي تؤثر سلبا على تقدم مستوى التقنية فيها ، مما تتسبب في الفجوة التقنية الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة . وهذه العوائق ممثله في الآتي :

أ- نقص البنية المؤسسية الداعمة للتقنية ، حيث تفتقر غالبية الدول الناميه إلى التنسيق والتفاعل المتبادل بين المؤسسات البحثية والتعليمية والتدريبية القائمة من جهة ، والقطاعات الإنتاجية المختلفة من جهة أخرى ، مما يؤثر على نوعية البحث العلمي الذي يتم داخلالدولة ونوعية التقنيه السائدة .

ب- ضعف النظم المحفزة للإبتكار ، مما يؤدي إلى الإستمرار في إستيراد التقنية والقيام بتقليد المنتجات التقنية دون تطويرها أو إبتكارها .

ج- إنخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية القادرة على التعامل مع التقنية الحديثه ، بسبب ضعف مستوى التعليم والتدريب ، وهذا ينعكس سلبا على كفاءة إستخدام الموارد المتاحة .

د- إرتفاع تكاليف التقنية مقارنة بالإمكانات المتاحه للدول الناميه ، حيث ترتفع التكاليف الاستثمارية المرتبطة بتحقيق التقدم التقني داخل الدول النامية سواء في حالة إختيار أو تبني التقنية المناسبة أو تطويع التقنية الحديثه لتتاسب مع الظروف المحليه وصعوبة تمويل تلك التكلفه ، فتلجأ إلى المعونات التقنية والإقتصادية والتي لتحدث التغيير التقني المطلوب وبالقدر المناسب.

هـ - قلة الأموال المخصصة لأنشطة البحث والتطور ، والتي يترب عنها قلة عمليات الإختراع والإبتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج .

- لتفادي هذه العوائق مطلوب من الدول النامية أولا تقدير أهمية التقدم التقني كأحد محددات نمو الإقتصاد في الأجل الطويل ، ومن ثم العمل بصورة مستمرة على توفير البيئة والبنية التقنيه الملائمة ونشرها داخل قطاعات الإقتصاد المختلفه ، وذلك بتبني سياسات داعمة لبناء الإمكانات التقنية بحيث تتضمن مايلي :

1- الاستثمار في رأس المال البشري .

2- تشجيع الشركات والمؤسسات لدعم القدارت الإبتكارية للدولة عن طريق مزايا ضريبية أو الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير .

3- العمل على جذب الإستثمار الأجنبي بإعتباره أهم آليات نقل التقنية إلى الداخل وخاصه في الصناعات ذات التقنية العالية .

4- توفيرالبيئة المؤسسية الداعمة للتقدم التقني وتعتبر من العوامل المهمة والمؤثرة على التراكم التقني ، مثل إنشاء المؤسسات العلميه والبحثيه وإصدار التشريعات اللازمة لحماية حقوق الملكية والحفاظ على المعايير والمواصفات الدولية للمنتجات وتحفيز نقل نتائج الأبحاث العلمية إلى المشروعات الإنتاجية والصناعية .

5- إتباع سياسات مالية وتفقنية داعمه لنقل التقنية الحديثه .

6/ علاقة التقدم التقني بنمو الإقتصاد :

تأتي أهمية التقدم التقني كأحد من أهم العوامل الدافعة لنمو الإقتصاد في الأجل الطويل ، حيث يؤثر على هيكل الإقتصاد ، من خلال إنشاء صناعات جديدة وحديثة أو زيادة مساهمة الصناعات القائمة في الناتج المحلي نتيجة لتعديل وتطوير الأساليب والوسائل المستخدمة في العمليات الإنتاجية بالاضافة إلى ذلك فإنه يعمل على زيادة درجة كفاءة إستخدام عناصر الانتاج الأخرى مما ينعكس إيجابا على معدل نمو الإقتصاد في الأجل الطويل . فضلا عن ذلك يساهم التقدم التقني في زيادة رصيد المعرفه المتاحة في الاقتصاد ، ويجعله يتمتع بوفورات خارجية بحيث لاتقتصر المعرفة الحديثه على الجهات المصدرة للتقنية وإنما تمتد لتشمل الجهات والقطاعات الأخرى داخل الإقتصاد ، الذي يقود إلى إرتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى .

ويختلف أثر التقدم التقني من دولة إلى أخرى بحسب مصدر التقنية في الدولة المعينة ، سواء كان عن طريق القيام بالأبحاث والتطبيقات الحديثه أو نقل التقنيه وتطويرها أو تقليد المنتجات النهائية الحديثة دون إدخال تعديلات عليها .

كما يختلف أثر التقدم التقني على نمو الإقتصاد بإختلاف الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية التي يحدث بها تغير تقني ، بحيث أن متوسط معدل التغير التقني للاقتصاد ككل هو متوسط معدل التقدم التقني للقطعات المختلفه مرجحا بالاهمية النسبية لكل قطاع داخل الاقتصاد .

فلقد أشارت معظم نظريات النمو والدراسات الحديثة إلى أهمية التقدم التقني كمتغير رئيسي وله تأثير كبير على معدل نمو الاقتصاد ف الأجل الطويل ، حيث إعتبرته النظرية الكلاسيكية ومن بعدها النظرية النيوكلاسيكية بأنه محدد خارجي يتحدد بعوامل خارج النموذج وينمو بمعدل ثابت مما يؤدي مع مرور الزمن إلى تحسن الفنون الانتاجية ومن ثم يقود إلى زيادة حجم الانتاج مع ثبات حجم عناصر الانتاج .

أما نظرية النمو من الداخل ، فقد إفترضت بأن النمو التقني متغير داخلي ويتحدد بعوامل داخل النموذج ويؤدي إلى عدم تناقص العائد الحدي لرأس المال مع زيادة حجمه في الأجل الطويل ، وفقا لهذه النظرية فإن التقدم التقني يكون له تأثير موجب على نمو الاقتصاد ويقود إلى إستمراره في الأجل الطويل .

من جهة أخرى أشار شومبيتر (1911م) بأن أثر التقدم التقني يختلف بإختلاف القطاع الذي يحدث فيه ، فيرتفع هذا الأثر فيحالة التقدم التقني في الآلات والمعدات الوسيطة وينخفض في حالة حدوث تقدم تقني في مجال المنتجات النهائية . ويفسر شومبيتر بأن التقدم التقني في مجالامعدات والآلات الوسيطة يعمل كمحفز لتغيير حجم رأس المال والعماله المستخدمه في الإنتاج ، مما يؤدي إلى تغيير هيكل الأسعار والأجور للمنتجات وعناصر الإنتاج المستخدمه ، ومن ثم يؤثر على هيكل العماله والدخل الحقيقي للفرد وطرق توزيع عناصر الإنتاج على

الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يصبح أثره كبير على نمو الاقتصاد . بينما يؤثر التقدم التقني في المنتجات النهائية على أسعار تلك المنتجات وحدها وليس بالضرورة على أسعار عناصر النتاج وبالتالي يصبح أثره محدود عل نمو الاقتصاد .

من الدراسات التي أشارت إلى أهمية التقدم التقني في نموالاقتصاد ، دراسة سولو (1957) في إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أوضحت بأن التقدم التقني يحدث حوالي 87.5% من نمو إقتصاد الولايات المتحده الأمريكية والباقي وقدره 12.5 يعود إلى أثر عوامل الانتاج الأخرى .

كذلك أوضحت دراسة بسكن ولي (Baskin& Lee , 2000) في تقدير مصادر نمو الاقتصاد لسبعة دول صناعية ، بأن التقدم التقني في المتوسط يساهم بحوالي 50% في إحداث نمو إقتصاداتها ، ويليه رأس المال 30% وهذا كله يؤكد أهمية التقدم التقني في التأثير نمو الاقتصاد .

لكن بالمقابل ، هنالك عدد من الدراسات تناولت مصادر نمو الاقتصاد في الدول النامية ، مثل دراسة فكتور جورج (1978) في دول امريكا الاتينية ، وأحمد السيد عبد اللطيف (2006) في الاقتصاد المصري ، ورابي ناصر (2008) في الإقتصاد السوري وأوقستين كواسي (2009) في دول أفريقيا جنوب الصحراء ، فأظهرت جميعها ضعف مساهمة التقنية في نمو إقتصادات هذه الدول، والسبب في ذلك يرجع إلى المعوقات التي تواجه هذه الدول ، ممثلة في ضعف الإمكانات المادية والبشرية للإرتقاء بمستوى التقنية فيها .

لهذا فإنه يمكن زيادة مساهمة التقدم التقني في نمو إقتصادات الدول النامية وذلك بتحسين إمكاناتها التقنية من خلال رفع كفاءة مدخلات الإنتاج من رأس مال بشري ومادي ، مع

توفير الدعم الفني والمالي للمؤسسات التقنية القادرة على دعم الشركات الصناعية وتحفيز عملية تراكم المعارف والمهارات التقنية بزيادة الإنفاق على أعمال البحث والتطوير[1].

2-2-4 مفهوم التضخم:

المقدمة :

لايوجد تعريف واحد للتضخم ، وقد طبق مصطلح التضخم بتوسع بعد الحرب العالمية الثانية للدلالة على الزيادة غير العادية في االنقود التي حدثت في وسط ، وشرق أوربا خصوصاً في ألمانيا ، و النمسا ، و روسيا ، دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع ، والخدمات مماينرتب عليه إرتفاع حادٍ في المستوى العام للأسعار ؛ أي إنحفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد ، وقد إستمر هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية في الثلاثينيات ، ثم بدأ تدريجياً يفقد أهميته بظهور الأفكار الكنزية ، والإتجاهات المعاصرة في التحليل الكينزي[(1)].

فالتضخم من وجهة نظر أصحاب نظرية كمية النقود هو (زيادة كمية النقود بمعدلٍ أسرع من معدل نمو الناتج الحقيقي).

أما من جهة النظرية الكينزية فيعرف التضخم بأنه (فائض الطلب المستمد عن تحقيق العمالة الكاملة) ، ومعظم نظريات تعريف التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود وهي النظرية المعتمدة من قبل الإقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي ، حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحددة للمستوي العام للأسعار ، ونظراً لأنها أبسط النظريات لتفسير التضخم فإن التعاريف التي كانت تعتمد عليها كانت أكثر رواجاً.

---

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين ،محدادت نمو الاقتصاد على المدي الطويل،مرجع سابق – ص 87

[(1)] نبيل الروبي ، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة** ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد ، القاهرة ، أغسطس 1993 ، ص 74.

كذلك يعرف التضخم بأنه (نقود كثيرة تطارد سلع قليلة) ، وأنه (الزيادة المحسوسة في كمية النقود) ، وأنه ينبع عن الزيادة في عرض النقود والإئتمان وأنه (الزيادة في كمية النقودالتي تؤدي إلي إرتفاع الأسعار) [1].

لكن الإتجاهات الحديثة في تعريف التضخم تركز على إرتفاع مستوى الأسعار ، ويركز بعض الكتاب على أن التضخم هو ذلك الإرتفاع في المستوى العام للأسعار المستمر لفترة من الوقت ، ويركز البعض الآخر على أن حالة الإرتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم ، وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة أكبر من سرعة عرض السلع المشتراة بهذه النقود كما يذهب رأي آخر إلى أن التضخم هو حالة ترتفع فيها الأسعار ، ولمدة وافرة وبسرعة كبيرة ونتيجة لذلك تنخفض قيمة النقود .

ثانياً : أنواع التضخم:

1- تضخم سحب الطلب:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع ، والخدمات المتاحة في المجتمع ، ويقال هنا (أن نقوداً كثيرة تطارد سلعة قليلة).

أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة (أي عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية) ينشأ العجز المالي وعادة ماتقوم الدولة بتغطية هذا العجز عن طريق إصدار أو طبع النقود فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الإقتصاد بكميات من النقود لايقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد ؛ مما يخلق أحجاماً نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج ، وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار وحدوث تضخم.

---

[1] فيصل الصديق محمد ، **الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1995م ، ص 61.

كمـا يمكـن أن تسـهم البنـوك التجاريـة مـن خـلال القـروض فـي زيـادة عـرض النقـود فـي الإقتصاد.

وبشكل عام فإن تضخم سحب الطلب ينتج في الأساس عن إنتقال منحنى الطلب الكلي (AD) إلى اليمين بإستمرار مع ثبات منحنى العرض الكلى (AS) كما هو موضح بالشكل الأتي: [1]

شكل رقم (1)

يوضح الشكل تضخم سحب الطلب

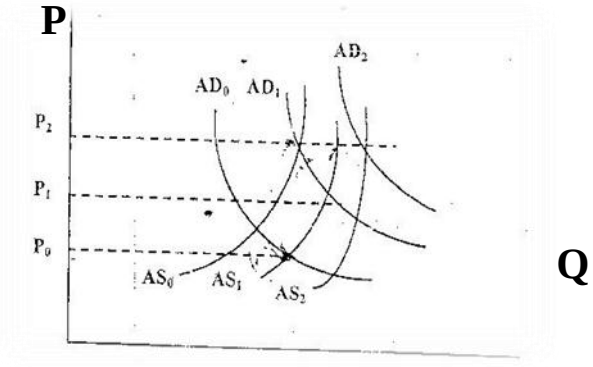

وذلك عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي ، فإذا كان AD والعرض الكلـي هو "AS" فسعر التوازن يكون "P" فإذا زاد AD إلـى AD1 , وزاد AS إلـى AS_1 فإن المستوى العام للأسعار يزيد الp1 وبالمثل إذا تزايد AD إلى AD_2 وتزايد AS إلى AS^2 فإن المستوى العام للأسعار يزيد إلى P^2 .

وبما أن هذا النوع من التضخم ينتج عن زيادة الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلـي ، فلابد من إتبـاع سياسات تعمل علـى تخفيض معدل الزيـادة فـي الطلب الكلـي أو رفـع معدل الزيادة في العرض الكلي .

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم ، **أسس الإقتصاد الكلي** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، دار وائل ، الطبعة الأولى ، ص246 - 248 .

ب/ **تضخم دفع التكلفة cost push inflation** :

يعزى هذا النوع من التخضم للتصرفات الإحتكارية لبعض الجماعات مثل إتحادات العمال ، والمنشآت القائمة في المجتمع .

فقد تؤدي ضغوط نقابات العمال إلى زيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الاحوال العادية ، كما ينشأ التضخم عن الممارسات الإحتمالية للمديرين من الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو إرتفاع النفقات.

أيضاً قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ ، مثلما حدث في 1973م عندما واجهت دول أوربا إرتفاع أسعار الوقود بنحو أربعة أضعاف نتيجة لحرب أكتوبر 1973م ، مما أدخلها في دوامة تضخم دفع التكلفه فزيادة أسعار الطاقة إنعكس على كافة المنتجات مما رفع أسعارها بشكل كبير ومستمر والشكل التالي يوضح تضخم دفع التكلفة [1] :

شكل رقم (2)

يوضح تضخم دفع التكلفة

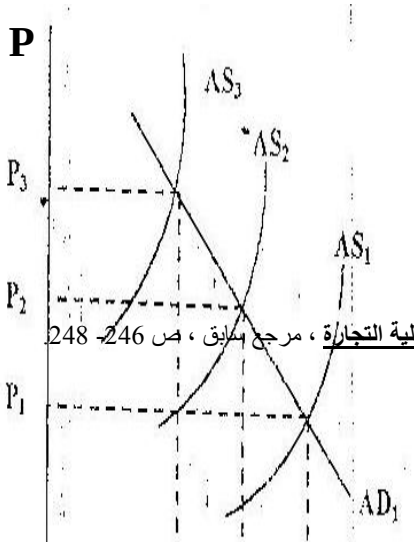

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم ، **أسس الإقتصاد الكلي كلية التجارة** ، مرجع سابق ، ص 246- 248.

Q

يوضح هذا الشكل ثبات منحنى الطلب الكلى عند AD ، بينما ينتقل منحنى العرض من AS_2 – AS مؤدياً إلى زيادة المستوى العام للأسعار من ^1P - ^2P - ^3P ويؤدى ذلك إلى إنخفاض مستوى الدخل من Y^1 ← Y^2 ← Y^3.

يصعب التحكم في تضخم دفع التكاليف خصوصاً إذا كان من النوع الذي ينشأ من عناصر الإنتاج المستوردة ، أما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الأجور محلياً فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم زيادة الأسعار ، بحيث لا ترتفع الأجور الإ بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار آخذين في الإعتبار أن تزيد الأجور وفقاً لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته .

ج/ التضخم الزاحف:

يتميز هذا النوع من التضخم بأنه التضخم بمعدل بسيط ، ويتزايد ببطء وهو في العادة لايصل إلى حاجز المنزلتين العشريتين أي لايصل نسبة (10%) .

د/ التضخم الجامح:

حيث تتزايد الأسعار النقدية بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة من 20%-30% سنوياً .

و/ التضخم الهيكلي:

هذا النوع من التضخم يحدث في الدول النامية بشكلٍ خاص ؛ كنتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الإستجابة للتغيرات في هيكل الإقتصاد القومي فتتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية ، مما يجعلها تعتمد على الدول المتقدمة لتصريف هذه المنتجات ؛ فإذا تغير الطلب على المواد الأولية من جانب الدول المتقدمة لأي سبب من الأسباب ؛ فإن ذلك سوف يؤدي إلى نقص حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية ، وبالتالي عدم قدرتها على الحصول على ما تحتاجه من معدات ، وآلات مما يؤدي إلى وجود طاقة عاطلة ، ونقص في عرض السلع والخدمات (1) .

هـ/ التضخم المشترك:

قد ينشأهذا التضخم نتيجة سحب الطلب ، ودفع النفقة سوياً بمعنى أنه ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون التغير في حجم الإنتاج ، وأن يتوافق ذلك مع زيادة تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافه .

ن/ التضخم المستورد:

يصيب هذا النوع من التضخم الإقتصاديات الصغيرة المفتوحة ، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة في أسعار الخدمات النهائية المستوردة من الخارج [1].

ثالثاً : أسباب التضخم:

---

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم ، **أسس الإقتصاد الكلي كلية التجارة** ، مرجع سابق ، ص246- 248 .

[1] خالد واصف الوزني ، **الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الجامعة الهاشمية الاردنية ، دار وائل للنشر ، ص259 – 260.

أولاً : يركز الإقتصاديون على الربط بين الطلب الكلي ، والعرض الكلي فإذا إرتفع الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي ؛ فإن الأسعار سوف تتزايد.

ثانياً: يعتقد معظم الإقتصاديين أن التوسع السريع في عرض النقود بسب التضخم ، وهناك إعتقاد يشير إلى أن الأسعار ترتفع بسبب وجود(كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع) .

ثالثاً: التضخم العائد لحجم الطلب أو مايعرف بتضخم سحب الطلب: Demand pull inflation هو تضخم ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات ، أوبعبارةٍ أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد ، والمؤسسات مع ثبات حجم السلع ، والخدمات المتاحة في المجتمع أي أن هنالك (نقود كثيرة تقابلها سلع قليلة) في الأسواق ؛ مما يؤدي إلي إرتفاع الأسعار بشكل مستمر .

فبعد أن يصل الإقتصاد إلى حالة الإستخدام الكامل ؛ فإن زيادة الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الإنتاج ، فإذا إرتفع الطلب الكلي لزيادة الإنفاق الإستثماري الإستهلاكي مثلاً ، فإن ذلك سينعكس في إرتفاع الأسعار نظراً لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الإستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي.

المشكلة هنا أن الإرتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين ؛ لأنه في الوقت الذي تنتفع فيه بعض الفئات من إرتفاع الأسعار إلا أن غيرهم كالعمال ذوي الدخول المحدودة سيتضررون ؛ مما يجعلهم يحاولون الحفاظ على مستوى معيشتهم السابق ، أو يقلل إدخارهم ، أو زيادة إنفاقهم الإستهلاكي من دخولهم الجارية ، وإكتنازاتهم السابقة أو بالإقتراض ، ونظراً لثبات حجم الإنتاج فإن هذا سيؤدي إلي إرتفاع جديد في الأسعار ، وأهم من ذلك أن العمال سيحاولون

رفع أجورهم لمواجهة الإرتفاع في تكاليف المعيشة ؛ مما سيؤدي بدوره إلي زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي تعاود الأسعار إرتفاعها [1].

2-3 المبحث الثالث

مفهوم الانفاق الحكومي

2-3-1 مقدمة:

من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة ،فالإنفاق العام يعكس ولدرجة كبيرة فعالية الحكومة ،

[1] خالد واصف الوزني، **الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق ،ص260-261.

ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، ولقد إزدادت النفقات العامة للدولة حجماً مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم إلي الدولة المنتجة نتيجة تأثيرثلاث إعتبارات وهي:

أ- إتساع نطاق النفقات العامة لأنها أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل القومي .

ب- لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الإقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية وإعادة توزيع الدخل وأخيراً في حجم التشغيل والدخل القومي.

ت- إن غرض الإيرادات العامة لم يقتصر علي الانفاق المالي وحده بل امتد إلى النطاقين الاقتصادي والاجتماعي.

2-3-2 المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

طالب الفكر الاقتصادي التقليدي الدولة ؛يجب أن تتبع النظام الاقتصادي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي ، وأقتصر دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي أدم اسميث على القيام بالوظائف التقليدية التى تتمثل في تأمين الدفاع والامن والعدالة إضافة إلى بعض أوجهة النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات مثل المرافق العامة، التي تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر ،وقد أدى تقليص نشاط الدولة، والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب قانون ساي إلى نتائج عديدة ، أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها[1]:

أ- ضرورة تقليل النفقات العامة ، بحيث يجب أن تكون في أضيق الحدود، وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة ، لما تنطوي عليه النفقات العامة من إستهلاك لجانب من ثروة المجتمع ، نتجية للطابع الاستهلاكي أوغير الإنتاجي لنشاط الدولة.

[1] محمود حسين الوادي زكريا (2007م)، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان : ص117 .

ب- ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة ، وإختصارها على الغرض المالي فقط ، الذي أبعدها أن يكون لها آثار أقتصادية و إجتماعي، وفي واقع الامر، فإن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة ، لم تتخلى كلياً من إحداث بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعية ، حتي ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة ، رغم طابعها غير المنتج ، الامر الذي جعل الاقتصاديين التقليدين يتشددون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها ، أوعلى الاقل لتضيق نطاق آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقد إقتصرت الدراسات المالية والتقليدية ، على التعرض للجوانب القانونية والادارية للنفقات العامة ، لضمان ضغطها والحد منها، على النحو الذي يحول دون اللجؤ الى التوسع في تدبير الموارد المالية (كالضرائب)اللازمة لتقتيتها.

2-3-3 المفهوم الحديث للنفقات العامة:

لم تحاول الدراسات المالية التقليدية التعرض بقدر كاف لما تثيره النفقات العامة من قضايا تتعلق بآثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، التي لم يعترف بها التقليديون، وأسس توزيعها الى أوجه النشاط المختلفة ، نظراً لحيادها من ناحية ،وضابطها الاداري من ناحية أخرى ، وأدى تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية ، التي واجهتها المجتمعات الراسمالية منذ بداية القرن العشرين ، وظهور المبادئ الاشتراكية، ووضعها موضع التطبيق منذ الثورة في روسيا عام 1917 م ، الى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي ولحاجتها للتدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصاي والاجتماعي ، الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي الحر عن تحقيقه تلقائياً ، فقامت الدولة الرأسمالية بكثير من أوجه النشاط الاقتصادي، وخرجت من نطاق الدولة الحارسة الى نطاق الدولة المتدخلة وبخاصة بعد الكساد العظيم(1929-1933) و إنتشار الفكر الكينزي، لم يعد دور الدولة بالراسمالية المعاصرة ، قاصراً على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجاً للأزمات ، إنما تحقيقاً لزيادة معدل النمو الإقتصادي القومي، وهذا ما أدى الي

زيادة حجم النفقات العامة ، وتعددها من ناحية وتقيد مفهومها من ناحية اخرى واصبحت النفقات العامة ، أداة رئيسية لتدخل الدولة ، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة ، التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه، نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الانتاج ، إزداد حجم النفقات العامة ، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها ، وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة ، الذي يهدف الى توزيع موارد الانتاج بين الإنتاج والإستهلاك وفقاً لخطة قومية شاملة، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها، وفي الدولة النامية ، تتحمل الدولة مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الاساسية لعملية التحول الاقتصادي ، والتي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية ولاشك أن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى زيادة حجم النفقات العامة من ناحية، ومدى ما تتميز به من إيجابية وإنتاجية وكفاءة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى[1].

2-3-4 السياسة المالية :-

تعرف السياسة المالية على انها مجموعة اجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية (وزارة المالية) بهدف تعديل حجم النفقات العامة او الحصيلة الضريبية من اجل خدمة الاهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة والتضخم ، بحيث يكون اثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس اثار تخفيض الضرائب والعكس .

اولا:اهمية السياسة المالية :

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد إبراهيم سامي (2002م)، تاريخ أسس المالية العامة ،عمان ، دار الأوائل للنشر والتوزيع، عمان :ص ص 51 -53 .

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت اهميتها بشكل واضح ، وذلك بالنسبة لكافة الدول ، وهذا نتيجة اتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة اهمية ماليتها العامة ،ونشاطها المالي ، بالشكل الذي تحقق معه ادماج السياسة المالية في اطار السياسة الاقتصادية ، بحيث تتحقق الاهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها ، هذا بالتكامل مع السياسات الاخرى بالاستناد الى الفعالية التي يمكن ان ترتبط باستخدام اي من هذه السياسات ، اضافةً الى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل السياسي للدولة.

ثانيا: اهداف السياسة المالية :

تسعى السياسة المالية الى تحقيق الاهداف التالية :

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يشير الاستقرار الاقتصادي الى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للاسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني ، وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقت الكساد او وقت الرواج ، ففي حالة الكساد يتم استخدام السياسة بشقيها الضريبي والانفاقي ، لمعالجة المشكلة واحداث الاستقرار الاقتصادي .

2- تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاغراض او الحاجات المختلفة بغرض تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية لافراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات :

أ- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص .

ب- تخصيص الموارد بين سلع الانتاج وسلع الاستهلاك

ت- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص .

ث- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

3-التوزيع العادل للثروات والدخل

تستخدم السياسة المالية ادواتها من اجل توزيعه توزيعاً عادلاً على افراد المجتمع ،ذلك عن طريق مجموعة من الاجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة .

4-التوازن العام:

التوازن بين مجموعة الانفاق الوطني وبين مجموعة الناتج الوطني بالاسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج المتاحة ، حيث تلجأ الدولة الى استخدام ادوات متنوعة للوصول الى هذه الاهداف واهمها الضرائب والقروض والاعانات وغيرها .

2-3-5 مفهوم وأركان النفقة العامة :

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة عامة.

وحسب هذا التعريف فإن للنفقة العامة ثلاث أركان هي:

1/ النفقة العامة مبلغ نقدي : يعد إنفاق مبالغ نقدية الاسلوب الطبيعي لحصول الدولة على إحتياجاتها من السلع والخدمات .وأما في حالة قيام الدولة بالحصول على إحتياجاتها والخدمات بدون مقابل كما هو الحالة في عمليات السخرة او الاستيلاء جبراً وبدون مقابل فإن ذلك لايعتبر

نفقة عامة ، وهذه الاساليب تستخدم في حالات خاصة في مجالات الحروب والأزمات الحادة مثلا .وإستخدام هذه الاساليب لايعتبر قانونيا ومخالفاً لمبادئ الديمقراطية.

2/ يجب أن تخرج النفقة العامة من الدولة أو إحدي سلطاتها مؤسسات القطاع العام والهيئات والسلطات والمشروعات التجارية، يجب أن يكون القرض من النفقة العامة إشباع حاجة عامة بواسطة القطاع الخاص ولذا يتم إنفاقها بواسطة الدولة.

3/ ينتج عن النفقة العامة منفعة عامة تقدرها الهيئات الحاكمة لحساب المجتمع، وتختلف الحاجات العامة من دولة لاخرى بحسب ايدلوجية الدولة ودرجة تقدمها. حيث تزداد في الدولة التي تأخذ على عاتقها تمويل مشاريعها وخططها التنموية وتقل في الدول التي تعتمد على القطاع الخاص في تمويل خططها التنموية[1].

2-3-6 قواعد النفقات العامة:

ان التعريف بالنفقات العامة لايقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك الى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الانفاق العام ، أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة ، وهذه القواعد هي.

1. **قاعدة المنفعة القصوى (ضابط المنفعة)**: وتعني أن تهدف النفقات العامة ، **الى** تخفيض أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة ، أو تحقيق أكبر رفاهية لاكبر عدد ممكن من افراد المجتمع ، وخاصة أن احد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة .

[1] ماهر محمد عالم (د.ت) ، إقتصاديات لمالية العامة ،جامعة القاهرة ،القاهرة (التعليم المفتوح) ، ص:36 .

2. **قاعدة الاقتصاد والتدبير (ضابط الاقتصاد)** : تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الاسراف والتبزير من الانفاق فيما لامبرر ولانفع له ، اي الاقتصاد في الانفاق وحسن التدبير.

3. **قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية (ضابط الترخيص):** وتعني هذه القاعدة ألايصرف أي مبلغ من الاموال العامة ، أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع ، ضمن حدود إختصاصها الزماني والمكاني ، وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة ، وتحقيق المنفعة العامة . وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين.

4. **قاعدة عدالة التوزيع:** تهدف هذه القاعدة الي أن النفقات العامة يجب ان يتم إنفاقها بطريقة تؤدي الي تقليل الفوارق بين أفراد المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل والثروة . ويمكن الوصول الي هذا الهدف بتقديم الاعانات النقدية للطبقات الفقيرة ، دعم السلع الاستهلاكية الاساسية ، توفر الخدمات المجانية مثل خدمات التعليم والرعاية الصحيحة . كما تعمل الدولة أيضا على تنمية وتطوير المناطق الريفية بهدف رفع المستوي المعيشي للمواطنين بتلك المناطق .

2-3-7 أسباب تزايد النفقات العامة:

إنتشرت في جميع دول العالم . بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية– ظاهرة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة أو ما يعرف ب" ظاهرة نمو الانفاق العام" وهذه الظاهرة فرضها تغير دور الدولة بتطويرها من دولة محايدة الى متدخلة ثم الى دولة منتجة تسعى لتأسيس نظامها الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي أهم أسباب تزايد النفقات العامة:

1. **إزدياد أنشطة الدولة** : أصبح من واجب الدولة في العصر الحديث تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية مجاناً أو مقابل رسوم رمزية لهم وهذا يتطلب تشييد المدارس والمعاهد والمستشفيات وغيرها من المرافق العامة ، كما أن الدولة ذادت نفقاتها في مجال البنيات التحتية مثل الطرق والكباري ومحطات الطاقة ومراكز التدريب والتأهيل وغيرها.

2. **التنمية الصناعية** : أدى قيام الثورة الصناعية ليس فقط لإحداث نهضة صناعية كبرى، بل أدت أيضاً الى حدوث تغيرات سياسية واجتماعية في معظم دون العالم ، ولقد أدت الزيادة في الانتاج الصناعي الي زيادة دخول الافراد وإرتفاع مستوي المعيشة، كما أدت ايضاً الى ظهور مشاكل متعلقة بالصناعية مثل تنظيم العمل الصناعي ، علاقات العمل وحماية المستهلكين مما تطلب تدخل الدولة لمعالجة هذه المشاكل وبالتالي إذدياد الانفاق العام.[1]

3. **إجراءات الضمان الاجتماعي** : أصبح من مسؤليات الدولة الحديثة حماية مصالح المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية ، لذلك نجد أن الدولة في سبيل تحقيق هذه الاهداف تنفق مبالغ طائلة في شكل أجور مناسبة للعاملين وتقديم الاعانات لكبار السن والعجزة ، ودعم الاسكان الشعبي ، وتقديم خدمات الرعاية الصحية المجانية للموطنين.

4. **التنمية الزراعية** : تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية" السودان على سبيل المثال " يعتبر مفتاح للتقدم الاقتصادي ، وتحاول الدولة خلق نوع من الترابط والتكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي " الصناعات التحويلية"، وكما أن تنمية القطاع الزراعي يعتبر شرط أساسي للوصول والاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تنفق الدول النامية مبالغ طائلة لتنمية القطاع الزرعي ، إذ تقوم بمنح المزارعين القروض الميسرة، توفير مدخلات الانتاج ، دعم الصادر من المنتجات الزراعية ، ضمان تحديد أسعار دنيا للمحاصيل الزارعية لتحفيز المزارعين ،

[1] عبد الرحمن حسن علي حمد (2014م) ،إقتصاديات المالية العامة ،المجلس القومي لصحافة والمطبوعات، مطبعة البنا للطباعة والنشر: ص18 .

كما تنفق مبالغ مقدرة في مجال البحوث الزراعية بهدف زيادة الانتاجية او إستنباط أنواع محسنة من البذور المحسنة .

5. **مشاكل الدفاع والامن** : يمكن القول إن من إحدي الاسباب الرئيسية لزيادة الانفاق الحكومي هي مشاكل الدفاع أي حماية الحدود السياسية من أي إعتداء خارجي ، لذا تلجأ معظم الدول لإنشاء جيش قوي وحديث مما يتطلب إنفاق مزيد من الاموال لجلب أحدث الاسلحة والمعدات والعتاد ومواكبة تطور التكنولوجيا ، وكذلك الانفاق على عمليات التدريب وصيانة الالات والمعدات.

6. **التوسع العمراني** : بدون شك فإن من الاسباب الرئيسية لتزايد النفقات العامة هو التوسع العمراني سواء بإقامة مناطق سكنية جديدة أو مدن جديدة حيث تقوم الدولة بتعبيد الطرق ، شق القنوات ، توصيل شبكات الكهرباء والمياه ، تشيد المدارس والمستشفيات وغيرها من الإنشاءات العمرانية.

7. **التنمية الاقتصادية** : زاد الانفاق العام في معظم الدول النامية ،إذ تحاول هذه الدول تطبيق برامج من شانها الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية من أجل إحداث تغيير جزري في هيكل الاقتصاد القومي.

فتقوم الدولة بانفاق مبالغ طائلة لتشيد البنية التحتية للاقتصاد" الطرق ووسائل الاتصال ؛ محطات الطاقة وغيرها " كما تشجع الدولة القطاع الخاص للمشاركة في عمليات الاستثمار بهدف زيادة الانتاجية عن طريق تقديم القروض زات الضمانات والمساعدات الفنية[1].

2-3-8 تصنيف النفقات العامة :

[1] آدم مهدي أدم (2001م) ، مفاهيم المالية العامة ،الشركة العالمية للطباعة والنشر: ص ، ص85-86 .

إن تطور دور الدولة ومهامها ادى الي تنوع النفقات العامة ، وأن البحث في تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ، مضمونها ، وطبيعتها ، وأن كل دولة أخذت بالتقسيمات التي تتلاءم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك نجد أن كتاب المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات منها:

اولا: تقسيم النفقات العامة وفقاً لطبيعة الخدمة:

طبقاً لهذا التصنيف تنقسم النفقات العامة وفقاً لطبيعتها الي مجموعات متجانسة بخصوص كل منها لخدمة غرض او وظيفة معينة من وظائف الدولة مثل التعليم ، الصحة والعلاقات الخارجية ، على أن توزيع النفقات الخاصة لكل وظيفة الى الجهات الادارية التي تقوم بالانفاق على هذه الوظيفة، ومن ثم فإن هذا التقسيم يمثل في الواقع تقسيماً وظيفيا للنفقات العامة، وفقا لهذا التصنيف يمكن ان نميز بين اربع مجموعات كبيرة متجانسة من الوظائف وهي:

1 /الخدمة العامة : وتشمل الخدمات التي تؤديها الدولة بصفتها صاحبة السيادة ، وتتضمن الخدمات التي تتم بواسطة أجهزة الخدمة العامة كوزارة المالية والاقتصاد والاجهزة الدبلوماسية والاجهزة العدلية والامنية.

2 / **الخدمات الاجتماعية** : وهي تشمل النفقات التي تؤدي الى تحقيق التنمية الاجتماعية لأفراد المجتمع ، ومن أمثلتها الانفاق علي المرافق التعليمية والصحية وعلى مرافق الاسكان والرفاهية الاجتماعية.

3 /الخدمات الاقتصادية : وتشمل كل ما يتعلق بتحقيق الاهداف الاقتصادية مثل المشاريع الزاعية والصناعية والنقل والمواصلات ومحطات الطاقة وغيرها من المشاريع الاقتصادية العامة.

4 **/خدمات أخرى** : وتشمل خدمات الدين العام والدعم الحكومي للولايات[1].

[1] خالد سحاده الخطيب ، مرجع سابق :ص 61 .

ثانيا: تصنيف النفقات العامة الى إدارية وتحويلية وراسمالية:

1. **النفقات الادارية** : هي النفقات اللازمة لتسيير اوضاع العمل الحكومي للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة وتتضمن المرتبات والاجور وشراء المستلزمات الضرورية مثل الالات والمعدات والأدوات المكتبية والأثاثات والعربات.

2. **النفقات التحويلية** : فهي إستخدام الحكومة للأموال لأغراض مالية أو إقتصادية أوإجتماعية دون أن تنتظر من وراء إنفاقها فائدة مباشرة للجهاز الإداري، وفي الحقيقة، أصبحت النفقات التحويلية تمثل جزءاً كبيراً من الانفاق العام في الوقت الحاضر نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وما يترتب على ذلك من مسئولياتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

3. **النفقات الرأسمالية** : فهي عكس النفقات التحويلية أي أنها ليست بهدف إعادة توزيع الدخل والثروة أو مثل النفقات الادارية التي تدفع نظير الخدمات.

ثالثا: تصنيف النفقات العامة وفقاً لمعايير الدورية والانتظام:

يمكن تصنيف النفقات العامة من حيث دوريتها الى :

أ- **نفقات عادية ونفقات غير العادية** : ويقصد بالنفقة العادية طبقاً لهذا المعيار تلك التي تتكرر كل سنة في ميزانية الدولة بصورة منتظمة ودورية وتستخدم لإشباع حاجات دائمة للدولة ، فهي نفقات يمكن توقعها مقدماً ، ومن أمثلتها سداد الفوائد واقساط الدين العام والمرتبات والاجور والمعاشات والنفقات الجارية لتسيير اوضاع العمل الحكومي.

ب- **النفقات غير العادية**: فهي لا تتكرر سنوياً في ميزانية الدولة ،فهي لاتتميز بالانتظام والدورية نظراً لعدم إمكانية توقعها سلفاً.[1]

2-3-9 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

[1] هدى الوزاوي (2007م)، إقتصادية المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع : ص54 .

نظراً لأهمية النفقات العامة كإحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع ، فمن نطاق الاقتصاد العام ، نجد أن الانفاق العام يتميز بغرضه المباشر الذي يسعي الي تحقيقه وهو تقديم الخدمات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية ، ليتضح لنا أنها تؤثر في الكميات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن التوازن الاقتصادي العام وهي الدخل القومي ومكوناته؛ الانتاج ؛ الادخار ؛ الاستثمار ؛ وفي توزيع الدخل القومي وفي المستوى العام للاسعار.

1- **أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل**: ويقصد بذلك مدى مساهمة هذه النفقات في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة لأقصى حد ممكن بحيث يتحقق معها مرحلة الوصول الي التشغيل أو التوظيف الكامل لعناصر الانتاج.

2- **أثر النفقت العامة على المستوى العام للأسعار** : يمكن أن يكون للنفقات العامة الانتاجة أثار إيجابية على جميع المتغيرات الاقتصادية ، وهذا يوضح لنا أهمية أثر هذا النوع من الانفاق على المستوى العام للأسعار، فمن المعلوم أن الانفاق العام يمكن أن يؤدي الى ظهور حالة التضخم ولاسيما لوكان هذا النوع من الانفاق في صورة تحويلات نقدية لصالح الطبقات الفقيرة ، هذه النفقات سوف تنعكس في صورة زيادة القوى الشرائية لهذه الفئة إذا لم يأخذ في الاعتبار مدى قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية الطلب ومن ثم ارتفاع اسعار السلع خصوصاً السلع الضرورية والتي يزيد الطلب عليها من جانب الطبقة ،اما في حالة محاربة التضخم فتتدخل الدولة لدعم السلع الضرورية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة من اجل المحافظة على اسعار مناسبة لها تتناسب مع متوسط دخولهم . ومن امثلة ذلك الاعلانات التي تمنح لمنتجي السلع النهائية بهدف تمكينهم من بيعها للمستهلكين بأقل من التكلفة ، لذا يمكن القول ، أن النفقات العامة تعتبر اداة من ادوات

السياسة المالية يقصد بها محاربة التضخم والاحتفاظ بمستويات اسعار مناسبة ، وايضاً يمكن أن توجه لتلافي امكانية حدوث ركود اقتصادي بسبب التدهور المستمر في اسعار السلع الضرورية.

3- **اثر النفقات العامة على الاستهلاك**: تؤثر النفقات العامة علي حجم الاستهلاك القومي بطريقة مباشرة ، وحجم الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل الموزع ومن المعلوم انه ومهما كانت فلسفة النظام الاقتصادي السائد فإن هناك تفاوت في توزيع الدخل مما يعني وجود فئة معينة من المجتمع غير قادر على الحصول على الحد الادنى اللازم للمعيشة وبالتالي تؤثر هذه الفئة على مستوى الطلب الكلي الفعال ، ولاسيما إذا كانت تلك الفئة تشكل الغالبية العظمى للمجتمع، ولهذا عادة ما تتدخل الدولة لتلافي هذه المواقف عن طريق النفقات التحويلة بالقدر الذي يسمح بتحقيق نوع من اعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئة ، الاان زيادة الاستهلاك المراد تحقيقه لاتتم عن طريق النفقات التحويلية وانما يمكن تحقيقها ايضا بزيادة الانفاق الاستثماري الذي يؤدي الى زيادة فرص العمل و من ثم خلق دخول جديدة و ظهور قوة شرائية جديدة في سوق السلع والخدمات ، وبذلك يكون الانفاق الاستثمارى من العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال اي زيادة الاستهلاك

4- **اثر النفقات العامة على الاستثمار**: يمكن للنفقات أن يكون لها آثار هامة وايجابية على الاستثمار الخاص ،فلانفاق الاستثماري العام يمكن ان يكون سلاح فعال لمعالجة الكساد الاقتصادي ونقص حجم الاستثمارات الخاصة كما ان الانفاق العام كفيل ايضا بزيادة مرونة الجهاز الانتاجي والحد من الضغوط التضخمية هذا فضلاًعن أن استخدام النفقات كاداة لزيادة متوسط دخل الفرد من شأنه زيادة المقدرة الادخارية لدى الأفراد مما يعني زيادة معدل الادخار القومي وبالتالي زيادة مقدرة الاقتصاد القومي على تمويل الاستثمارات المرجوة ، ولذا فإن النفقات العامة سواء تعلق الامر بالانفاق العام الاستثماري أو الانفاق التحويلي ، من شأنها زيادة المقدرة

الادخارية التي تنعكس في زيادة معدلات الاستثمار، كما ان النفقات العامة في مجال الخدمات العامة "التعليم والصحة .. الخ "من شأنها تخفيف العبء على الافراد وزيادة مافي حوزتهم من قوة شرائية يمكن ان توجه نحو الأوعية الادخارية التي تتجه بدورها لتمويل الاستثمار فعلى سبيل المثال ، تقديم الدولة للخدمات المجانية يعتبر بمثابة زيادة الدخل الحقيقي للأفراد بقيمة بما كانوا ينفقونه للحصول على تلك الخدمات مما يعني زيادة مقدرتهم الادخارية.

5- **اثر النفقات العامة العامة على توزيع الدخل القومي**: تستخدم الدولة النفقات العامة كاداة من ادواتها للتأثيرعلى توزيع الدخل القومي بين مختلف العناصر التي تستخدم في العملية الانتاجية وفقا لمعايير معينة ، ويتم تأثير الدولة في توزيع الدخل القومي على مرحلتين:

المرحلة الاولي: وهي ما تعرف بمرحلة التوزيع الاولي للدخل ،ويقصد بها توزيع الدخل بين افراد المتجمع بصفتهم منتجين.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة اعادة توزيع الدخل بين الافراد بصفتهم مستهلكين.[1]

2-3-10 الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

بحسب النظرية الاقتصادية الكنزية فأن هنالك علامة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد للطلب أو الأنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي، حيث يمكن لنفقات أن يكون لها تأثير على الاستثمار الخاص والعام.

فلانفاق الاستثماري العام يمكن ان يكون سلاح فعال لمعالجة الكساد الاقتصادي ونقص حجم الاستثمارات الخاصة كما ان الانفاق العام كفيل ايضا بزيادة مرونة الجهاز الانتاجي والحد من الضغوط التضخمية هذا فضلاًعن أن استخدام النفقات كاداة لزيادة متوسط دخل الفرد من شأنه

[1] عبد الرحمن حسن علي حمد ، مرجع سبق ذكره : ص22 .

زيادة المقدرة الادخارية لدى الأفراد مما يعني زيادة معدل الادخار القومي وبالتالي زيادة مقدرة الاقتصاد القومي على تمويل الاستثمارات المرجوة ، ولذا فإن النفقات العامة سواء تعلق الامر بالانفاق العام الاستثماري أو الانفاق التحويلي ، من شأنها زيادة المقدرة الادخارية التي تنعكس في زيادة معدلات الاستثمار، كما ان النفقات العامة في مجال الخدمات العامة "التعليم والصحة .. الخ "من شأنها تخفيف العبء على الافراد وزيادة مافي حوزتهم من قوة شرائية يمكن ان توجه نحو الأوعية الادخارية التي تتجه بدورها لتمويل الاستثمار فعلى سبيل المثال ، تقديم الدولة للخدمات المجانية يعتبر بمثابة زيادة الدخل الحقيقي للأفراد بقيمة بما كانوا ينفقونه للحصول على تلك الخدمات مما يعني زيادة مقدرتهم الادخارية.

الفصل الثالث

الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان

المبحث الاول: الانفاق الحكومي في السودان

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي في السودان

3-1 المبحث الاول

الانفاق الحكومي في السودان

3-1-1 بنود الانفاق الحكومي في السودان

تختلف الدول فيما بينها في تصنيف النفقات العامة الذي تأخذ به في ميزانياتها الوضعية ، ويرجع هذا الاختلاف الي إعتبارات تاريخية او ادارية او اقتصادية، فالميزانية في جمهورية السودان تأثرت بإعتبارات ادارية ووظيفية، فتوزع النفقات العامة علي أربعة فصول وذلك علي ضوء ما استجد من تعديل في قانون الاجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1995م الذي قضي بأن يكون تبويب الانفاق العام للفصول التالية :

الفصل الأول :المرتبات والاجور والمزايا الاخرى.

الفصل الثاني : مصروفات التسيير والبنود الممركزة.

الفصل الثالث: الضرائب والرسوم المحولة ومساهمة الحكومة في دعم الولايات.

الفصل الرابع : التنمية ومساهمة الحكومية في رؤوس الاموال.

3-1-2 الاتجاه العام للانفاق الحكومي في السودان

وكما هو معلوم أن النفقات العامة تؤثر وتتأثر بعدد من المتغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمتأمل للانفاق العام في السودان خلال فترة الدراسة (1978–2010م) يلاحظ ان التذبذب وعدم الاستقرار تكاد تكون السمة الأبرز للانفاق الحكومي، ومن خلال استعراض ارقام الانفاق الحكومي المحسوب بالأسعار الثابتة جدول رقم (1) ورسم شكل الانتشار

(1) يتضح ذلك:

جدول رقم(1) الانفاق الحكومي في السودان (1978-2010م)

السنة	الانفاق الحكومي	السنة	الانفاق الحكومي
1978	*319789	1995	13182
1979	*305575	1996	268.50
1980	*291359	1997	223.50
1981	*277144	1998	184.50
1982	7586	1999	155.09
1983	7470	2000	180.73
1984	8642	2001	241.69
1985	8461	2002	287.06
1986	7943	2003	224.10
1987	7045	2004	377.40
1988	7584	2005	358.60
1989	8123	2006	3709.3
1990	11093	2007	3688.20
1991	15527	2008	3546.50
1992	13411	2009	3023.00
1993	12745	2010	3057.30
1994	16756		

المصـدر : الجهـاز المركـزي للاحصـاء . السـنوات (1978-1981م) تقـدير الدارسـون عبـر E.veiws

شكل رقم (1) يوضح شكل انتشار الانفاق الحكومي عبرالزمن

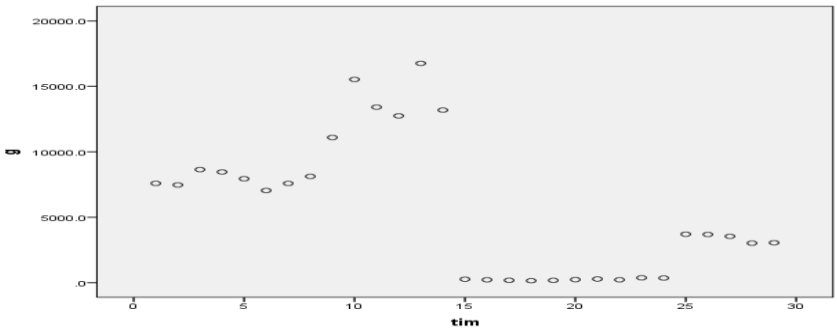

الزمن

المصدر : اعداد الدارسون

ولتحديد الاتجاه العام للانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة تم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي :

$$G=f(time)$$

ويمكن صياغة المعادلة بصورة اخرى :

$$G=\beta_{\circ}+\beta_1 time$$

بمعنى ان الانفاق الحكومي متغير تابع والزمن هو المتغير المستقل .

وتم تقسيم السلسلة الزمنية الى فترتين ، فترة ما قبل التحرير الاقتصادي وشملت الفترة (1978–1992م) ، وفترة التحرير الاقتصادي (1993–2010م) ، وبعد اجراء الانحدار تم التوصل الى النتائج التالية :

اولاً: فترة ما قبل التحرير الاقتصادي:

اظهرت نتائج الانحدار ان الاتجاه العام للفترة طردي حيث بلغت قيمة β_1(اثر الزمن على الانفاق)=615.191 وهذا يتوافق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك الفترة ، حيث يلاحظ ان هذه الفترة تمثل اواخر فترة حكم نظام مايو والذي كان اكثر تدخل في النشاط الاقتصادي علاوة على الاسباب السياسية المتمثلة في اشتعال الحرب في جنوب السودان (تمرد

دكتور جون قرنق) علاوة على الأسباب الطبيعية المتمثلة في الجفاف والتصحر.

ثانياً: فترة التحرير الاقتصادي :

اظهرت نتائج الانحدار ان الاتجاه العام للفترة عكسي حيث بلغت قيمة β_1 (اثر الزمن على الانفاق) = 438.03- اي ان الاتجاه العام للانفاق خلال الفترة (1993–2010م) عكسي وهذا يتناسب مع مبادئ التحرير الاقتصادي والاصلاح الاقتصادي والتي تقتضي تقليص الانفاق الحكومي ، علاوة على بعض الاسباب الأخرى مثل توقف الحرب في جنوب السودان.

3-1-3 الانفاق خارج الموازنة

ومن سمات الانفاق الحكومي في السودان ايضاً ان الانفاق الفعلي يفوق الانفاق المخطط اي بمعنى ان الانفاق الفعلي يفوق الانفاق الموضوع في الموازنة العامة ويعزى ذلك لعدة اسباب:

أ- ضعف المسوحات الاحصائية التي يعتمد عليها في تقدير بنود الانفاق العام .

ب- عدم الإستقرار السياسي والأمني يؤدي الى زيادة الانفاق الفعلي في فترات النزاعات .

ت- الكوارث الطبيعية .

ث- الفساد المالي والإداري.

مما جعل عجز الموازنة من السمات العامة للميزانية العامة للدولة ،الأمر الذي ادى الى تمويل عجز الموازنة عبر:

1. **الإقتراض الداخلي :**

أ- الإستدانة من الجهاز المصرفي (التمويل بالعجز)

ب- الإقتراض من الجمهور (عبر السندات)

2. الإقتراض الخارجي .

وكما هو معلوم فإن تمويل عجز الموازنة عبر الإستدانة من الجهاز المصرفي يترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم خاصةً في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي للدولة ، وأن الاقتراض من الجمهور لا يكفي لتمويل عجز الموازنة كما ان الاقتراض من الخارج يترتب عليه ازمات الديون الخارجية وفوائدها علاوة على إنتقاص السيادة الوطنية للدولة .

2-3 المبحث الثاني

النمو الإقتصادي في السودان

3-2-1 المقدمة:

يتكون البناء الإقتصادي للدولة من نتاج مجموع متغيراته الاساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها.

لذلك نعتبر أن الاقتصاد الوطني يتكون من عدد من القطاعات المختلفة التي تتفاعل لتساهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناءالاقتصادي بكامله، ومن واقع البناء الاقتصادي للدول تصنف هذه الدول الى متقدمة و نامية.

لا يختلف الإقتصاد السوداني كثيرا عن إقتصاديات الدول النامية لذلك نقول: أن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الإقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية، فالملامح الرئيسية التي تميز إقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول، المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان ولكن يصعب علينا أن نشير على، وجه التحديد المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية.

هذا المبحث يستعرض النمو الاقتصادي في السودان من خلال استعراض مساهمة القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، حيث يتكون الاقتصاد السوداني من ثلاثة قطاعات رئيسية هي الزراعة والصناعة والخدمات، وتساهم هذه القطاعات بنسب متفاوتة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم النمو الاقتصاد، وهذا التفاوت يرجع الى الظروف الانتاجية التي يمر بها كل قطاع.

3-2-2 مساهمة قطاع الزراعة في نمو الاقتصاد السوداني:

يتكون القطاع الزراعي من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية وتقدر جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان (32%) من جملة مساحته التي تبلغ مليون ميل مربع تقريباً (قبل انفصال جنوب السودان) وبتكوينه هذا يعتبر اكبر قطاعات الاقتصاد في السودان فهو المصدر الرئيسي لتوليد القيمة المضافة والدخول لمعظم افراد المجتمع وبالتالي فهو المحرك الرئيسي للتراكم الرأسمالي والإدخار والدافع الأساسي للإستثمار ومن ثم عملية النمو الإقتصادي ، وبجانب هذه المكانة المهمة التي يحتلها قطاع الزراعة في اقتصاد السودان فإنه يشكل الوعاء الرئيسي للعمالة حيث يستوعب 80% من القوى العاملة ويكتسب معظم سكان الريف الذين يمثلون 65% من جملة سكان السودان عيشهم من الأنشطة الزراعية، وينتج محاصيل غذائية لمعظم سكان البلاد بجانب ذلك يشارك قطاع الزراعة بنسبة تصل الى 98% من عائدات البلاد من العملات الأجنبية قبل انتاج وتصدير البترول عام1999 م، وتعتمد عليه قطاعات الاقتصاد الأخرى في مدها بالمواد الخام وخاصةً قطاع الصناعة، وعليه يعتبر قطاع الزراعة ذو أهمية خاصة وله دور كبير وفعال في عملية نمو اقتصاد السودان وبالنظر الى مساهمة قطاع الزراعة في نمو الاقتصاد نجد عند استقلال السودان عام1956 م كانت مساهمته حوالي 61% من جملة الناتج المحلي الإجمالي وبهذه النسبة ووفقاً لتقدير البنك الدولي1990 م فإنه يحتل المرتبة الأولى من بين جميع قطاعات الاقتصاد في مساهمته في عملية النمو الاقتصادي، ولكن تراجعت هذه النسبة في فترة تصدير النفط لتصبح الصناعة ذات النسبة الأعلى في الناتج المحلي .

الجدول **(2)** يظهر مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة**2010– 1985**م

السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%
1985م	25.3	1994م	40.7	2003م	45.6
1986م	30.2	1995م	43.0	2004م	40.0
1987م	36.4	1996م	45.0	2005م	39.4
1988م	30.7	1997م	47.6	2006م	33.2
1989م	31.3	1998م	48.7	2007م	36.1
1990م	30.3	1999م	49.8	2008م	35.9
1991م	28.7	2000م	40.0	2009م	30.7
1992م	33.9	2001م	45.7	2010م	31.3
1993م	38.1	2002م	46.0		

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني

بالرجوع إلى الجدول: (2)

يؤكد الجدول بأن قطاع الزراعة ظل طوال الفترة من 1985 إلى2010 م هو القطاع الأساسي الذي يعتمد عليه إقتصاد السودان حيث تتراوح مساهمته الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 25.3% حتى عام1985 م إلى 39.4% في عام 2005 ثم إنخفضت إلى 31.3%في عام2010 م نسبة لإكتشاف البترول. يلاحظ تذبذب نسبة مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة المذكورة وذلك بسبب تقلبات الظروف المناخية وهبوط الإنتاجة خاصة في المشروعات الإنتاجية الكبرى إضافة إلى تقلبات أسعار المنتجات الزراعية، زادت مساهمة قطاع الزراعة في

الناتج القومي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي في فترة التسعينات وذلك بسبب تحسن الظروف المناخية وتزايد إهتمام الدولة بهذا القطاع خاصة بعد تصدير البترول عام1999 م[1].

كذللك الحال في عامي2007 م و2008 م إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي من 36.2% في عام2007 م إلى 35.9% في عام 2008م بينما إرتفع النمو في القطاع من 2.4% في عام2007 م إلى 5.1 في عام2008 م ويعزى ذلك للإرتفاع في معدل نمو الزراعة المروية من 3.5% عام2007 م إلى 7.2% عام 2008م والزراعة المطرية الآلية من سالب 23.8% فى عام2007 م إلى 4.8% فى عام 2008م. كما إرتفع معدل نمو الزراعة المطرية التقليدية من 6.2% فى عام2007 م إلى 7.5%فى عام2008 م، أما معدل نمو الثروة الحيوانية فقد إرتفع من 2.5% في عام2007 م إلى 3.7% فى عام2008 م ،كذلك الحال فى عام2009 م و2010 م حيث إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من 30.7% فى عام2009 م إلى 31.3% فى عام2010 م[2].

بالرغم من مساهمة قطاع الزراعة بهذه النسبة العالية إلا أن أعتماد الإقتصاد السوداني في نمو موارده على الإنتاج الزراعي جعله عرضة للتذبذبات والتقلبات التي مر بها الإنتاج الزراعي طيلة الفتره بسبب اعتماده على هطول الأمطار وتفشي الآفات الزراعية ، وقد انعكست آثارها على معدلات النمو في الاقتصاد السوداني ولم يشهد هذا القطاع التطور المطلوب بالرغم من اهميته الإقتصادية .

[1] سليمان خليفة مردس،دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان(2015)،مرجع سبق ذكره
[2] التقرير السنوي الثامن والأربعون (2008م) بنك السودان المركزي: ص137

3-2-3 مساهمة قطاع الصناعة في نمو الإقتصاد السوداني :

أصبح تنويع الإقتصاد من الإتجاهات الضرورية والحديثة للقضاء على التخلف الإقتصادي وتحديث الإقتصاد بالصورة التي تجلعه أكثر حركة لهذا يعتبر قطاع الصناعة حديثا من أهم القطاعات التي تقود إلى تنويع الإقتصاد ومن ثم جعله أكثر حركة وأكثر نمواً وتقدماً، يشمل قطاع الصناعة في السودان على الصناعات التحويلية والإستخراجية و النفطية ممثلة في الموارد الغذائية وتصنيع المعدات والآليات ومواد البناء وإنتاج المياه والكهرباء والتعدين و إستخراج البترول وغيرها مثل غيره من الدول النامية، كانت بداية الصناعة في السودان متواضعة ولكن في الفترات اللاحقة أعطت برامج و خطط وسياسات الدولة الإقتصادية إهتمام كبير لقطاعات الصناعة حيث بدأت الدولة في الاستثمار الصناعي في البلاد وذلك بتوسيع حصة القطاع العام بجانب تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً فعالاً في تطوير وترقية هذا القطاع بإصدار القوانين والتشريعات التي ساعدت على ذلك على انشاء المؤسسات التي تدعم هذا الاتجاه ومن ثم كان الجهد المزدوج بين القطاعين العام والخاص في مجالات الاستثمار الصناعي ادى الى ذيادة مضطردة في معدل مساهمة قطاع الصناعة والناتج المحلي الاجمالي ومن ثم نمو الإقتصاد.

جدول **(3)** يوضح مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره**1885**م - **2010**-م

السنوات	المساهمة%	السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%
1985	9.5	1994	16.2	2003	24.1
1986	9.0	1995	14.1	2004	28.0
1987	8.0	1996	14.5	2005	28.4
1988	16.5	1997	15.1	2006	26.3
1989	16.3	1998	15.0	2007	23.2
1990	15.4	1999	15.8	2008	22.1
1991	17.5	2000	21.4	2009	25.2
1992	17.0	2001	22.8	2010	21.4
1993	17.2	2002	22.1		

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية و الإقتصاد الوطني

بالرجوع إلى الجدول : (3)

إرتفاع مساهمة قطاع الصناعة من 9.5% في عام1985 م إلى 28.4% فيعام2005 م وهذا التطور الكبير في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يرجع الى التطور الكبير الذي شهدته الصناعة الحديثة في البلاد وإنتشارها بسرعة وخاصة صناعة الآلات والمعدات ومواد البناء بجانب الإستثمارات الضخمة فى قطاع النفط جميعها إنعكست ايجاباً على إستمرارية واستدامة معدلات النمو الاقتصادي، مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي في مطلع الثمانيات متدنية وذلك بسبب المعوقات كما سنرى لاحقا، إرتفاع مساهمة قطاع الصناعة في نمو الإقتصاد خلال الفترة2000 م2005- م حيث إرتفعت مساهمتة والسبب يرجع إلى تطور صناعة

النفط وإستخراج الكهرباء ومواد البناء التي شهدت توسعاً كبيراً خلال هذه الفترة ثم إنخفضت مرة أخرى في عام2010 م[1].

إنخفضت نسبة المساهمة القطاع الصناعي إنخفاضاً ملحوظاً في عامي2007 م و2008 م ويعزى ذلك إلى إنخفاضا سعار البترول مما أدى الى إنخفاض قطاع التعدين والمحاجر كما إنخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وإنخفض معدل نمو الصناعة التحويلية أما معدل نمو الكهرباء والمياه فقد إرتفع مع إرتفاع طفيف في نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام2008 م بينما إرتفع معدل نمو قطاع البناء والتشييد مع إرتفاع طفيف في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .كما إرتفعت نسبة مساهمة الصناعة اليدوية التحويلية في عام2010 م وكذلك قطاع الكهرباء و المياه وذلك لزيادة الإنتاج في محطات توليد الطاقة بينما إنخفض نمو قطاع البترول في نفس العام بسبب إنخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية، بالرغم من أن السودان يمتلك قاعده صناعية واسعة، ويعتبر السودان واحداً من أكبر الدول الأفريقية من حيث قاعدة الصناعات التحويلية،ولكن بالرغم من ذلك كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي متدنياً جداً مقارنة بالقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والخدمات إذ لم تتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (9%) في أحسن حالاتها ويعذى هذا الوضع السالب إلى أسباب عديدة من أهمها:[2]

تدهور الاداء الإقتصادي طيلة الفترات السابقة خاصة قبل سياسات التحرير الإقتصادي عام 1992م أفرز مناخاً غير محفز للإستثمار و التشوهات في الهياكل الإقتصادية التي أدت إلى تقييد حركة الأقتصاد بالقيود الإدارية، نقص النقد الأجنبي أثر سلبا على قدرة هذا القطاع على

[1] ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين:(2013)محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل مرجع سبق ذكره : ص ص 112 -112

[2] التقرير السنوي الثامن والأربعون (2008م) بنك السودان المركزي: ص137

إستيراد المدخلات الصناعية وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع الإنتاجية إلى حدود دنيا لعدد كبير من المصانع وتوقف بعضها كلياً، بعض المصانع شاخت وتجاوزتها التقنيات الحديثة ولم تعد قادرة على منافسة المصانع الحديثة مثل قطاع المعاصر والصناعات الكيميائيه الحديثة، أكبر المعوقات التي تحد إنطلاق الأنتاج الصناعي هو ضعف البنايات الأساسية خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والنقل، واجهت بعض الصناعات خاصة صناعة النسيج مشاكل هيكلية ومالية حادة لإعتمادها في رأسمالها الإنشائي على قروض تجارية قصيرة ومتوسطة المدى من المصادر المحلية أو الخارجية.[1]

3-2-4 مساهمة قطاع الخدمات في نمو الإقتصاد السوداني:

تعتبر الخدمات من السلع غير المنظورة تحسب قيمتها مع قيمة السلع المنظورة في الناتج المحلي أو الدخل الإجمالي للدولة، فزيادة حجمها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم زيادة الأقتصاد إلا أن هنالك صعوبات تواجه اسباب الكلية تواجه حساب قيمته الكلية بطريقة دقيقة مما تؤدي الى تقدير حجم الناتج المحلي بأقل من قيمته الحقيقية، يضم قطاع الخدمات كل الأنشطة غير الزراعية_مثل الإتصالات ووسائل النقل والتجارة وخدمات البنوك بالإضافة إلى الخدمات العامة من تعليم وصحة وسكن وبعض الخدمات الإجتماعية ،ويشكل أحد الأركان الأسياسية للإقتصاد وتظهر أهميته في أرتباطه الوثيق بأنشطة القطاعات الإقتصادية الأخرى مما يساعد في تقدم وتطور هذه القطاعات وتشير التطورات العالمية الحالية الى الاتجاه التصاعدي في انشطة القطاع الخدمي تبعاً للتطورات التقنية المتصاعدة والمزدهرة في مجال الإتصالات والمعلومات و ما تجلبه تلك الأنشطة من عائدات مادية منافسة لعائدات قطاع الإنتاج المباشر،لهذا يمثل قطاع الخدمات في إقتصاد السودان موقعاً متقدماً ويتجلى ذلك في

[1] عبد الوهاب عثمان الشيخ موسى – مرجع سابق : ص ص 133-135

مساهمته الكبيره في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم نمو الإقتصاد،الجدول(3)يظهر هذه المساهمة.

جدول**(4)** نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره - **1985م- 2010-م)**

السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%	السنة	المساهمة%
1985	65.2	1993	44.7	2001	31.6
1986	60.2	1994	43.0	2005	32.3
1987	55.6	1995	42.9	2006	32.3
1988	52.8	1996	40.5	2007	30.8
1989	52.4	1997	37.3	2008	32.7
1990	54.3	1998	36.3	2009	42.9
1991	53.8	1999	34.4	2010	42.8
1992	49.1	2000	32.0		

المصدر/ بنك السودان المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني

يتضح بأن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50% من فترة الثمانيات وبهذه النسبة يعتبر من أكثر القطاعات الإقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1885-2005))ثم إنخفاض إلى 42.8% في عام2010 م بسبب سياسات الدولة، هذه المكانة كان يحتلها القطاع الزراعي في السابق ولكن بسبب الظروف الطبيعية السالبة تراجعت مساهمته مما أدى إلى إحتلال قطاع الخدمات المركز الأول في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب التسهيلات التمويلية والحوافز النقدية للمؤسسات الخدمية وخاصة التعليم .في فترة التسعينيات تناقصت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى

32.3%في عام2005 م وذلك بسبب سياسات الدولة التي وجهت لتحفيز قطاع الإنتاج وخاصة الزراعة والصناعة[1].

إرتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 30.8% في عام2007 م إلى 32.7% في عام 2008 م نتيجة لإرتفاع في معدل نمو الخدمات الحكومية الأخرى من 9.4%و 6.5% في عام2007 م إلى 20.6% و 8.0%في عام 2008 على التوالي.ارتفع معدل نمو العقارات من 4.4% في عام 2009 الى 5.5% في عام 2010 ،وكذلك إرتفعت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات من 7.6% إلى 7.7% في عام2010 م مع ثبات معدل نمو التجاره والفنادق عند 6.7% في العامين2009 م و2010 م[2].

3-2-5 تحليل السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي وتحديد الاتجاه العام :

من خلال استعراض معدلات النمو الاقتصادي في السودان الموضحة في الجدول رقم (5) وشكل الإنتشار رقم (2) نجد ان السمة البارزة لمعدلات النمو هي التذبذب .

السنة	معدل النمو%	السنة	معدل النمو%
1978	-4.4	1995	10.7
1979	2.8	1996	4.7
1980	4.6	1997	6.1
1981	1.5	1998	6
1982	8.7	1999	6
1983	-3	2000	8.3
1984	5.8	2001	6.4
1985	-1.1	2002	6.5
1986	3.9	2003	6

[1] ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين:(2013)العلاقة بين نمو الاقتصاد ومحدداته الرئيسيه (1970-2005م) مرجع سبق ذكره : ص ص 119- 121

[2] [2] التقرير السنوي الثامن والأربعون (2008م) بنك السودان المركزي – مرجع سابق

9.3	2004	-1.8	**1987**
8	2005	11.1	**1988**
8.8	2006	-2.4	**1989**
9.06	2007	1.2	**1990**
9.33	2008	11.3	**1991**
9.60	2009	13.1	**1992**
9.87	2010	5.6	**1993**
–	–	1.2	**1994**

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء

الشكل رقم (2)

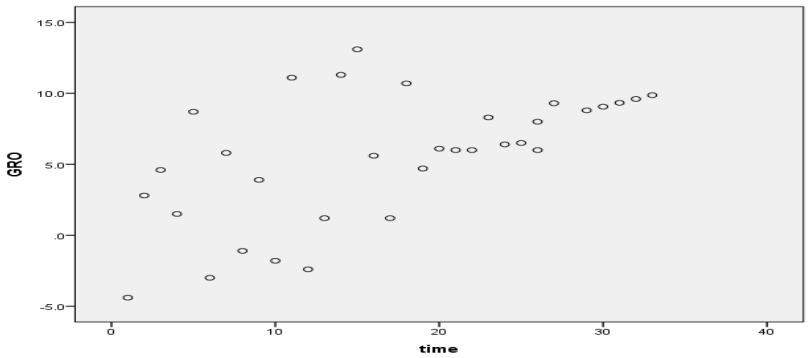

المصدر/ اعداد الدارسون

ولتحديد الإتجاه العام لمعدلات النمو الاقتصادي في السودان سوف نعتمد على معادلة الإنحدار التالية :

$$Gro=f(time)$$

ويمكن صياغة المعادلة بالصيغة التالية :

$$GRO=\beta_{\circ}+\beta_1 \text{ time}$$

حيث ان متغيرات المعادلة اعلاه :

المتغير التابع النمو الاقتصادي .

المتغير المستقل هو الزمن .

وبعد اجراء الإنحدار تم التوصل الى ان الإتجاه العام للنمو طردي، حيث بلغت قيمة β_1 (معامل الزمن) 0.273 ، اي ان النمو الاقتصادي في السودان متزايد عبر الزمن ، وهذا لا يعني بالضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي متزايدة، اذ ان الإتجاه العام لا يستصحب معدل نمو السكان .

3-2-6 معوقات النمو الاقتصادي في السودان :

هنالك عدد من المعوقات تعترض مسار نمو الاقتصاد السوداني ،ويمكن تقسيمها الي مجموعتين ، اقتصادية وغير اقتصادية كما يلي :

1/ الاقتصادية :

أ- عدم كفاية رأس المال المادي :

ب- عدم كفاءة القوى العاملة

ت- نقص التقدم التقني : وخاصة في القطاع الزراعي والذي ما زال يستخدم وسائل انتاج تقليدية ومحدودة الكفاءة ومنخفضة الإنتاجية ، الامر الذي يقود الى الحد من زيادة الانتاج من ثم تدني النمو الاقتصادي .

ث- ضيق حجم الاسواق المحلي :

والذي يترتب عنه تقييد حجم المشروعات ومن ثم وجود فائض غير مشغل في طاقاتها الانتاجية

ج- قلة الانفاق على أعمال البحوث والتنمية : والذي يؤدي الى عدم التطور المعرفي مما يترتب عن ذلك قلة القدره الانتاجية .

2/ المعوقات غير الاقتصادية :

أ- **عدم الاستقرار السياسي** عدم الاستقرار السياسي الذي جعل من السودان غير قادر على خلق بيئة أو ظروف مستقرة للمشرعات المتوسطة وطويلة الاجل ، ومعظم النشاط الاقتصادي ينحصر في المضاربات قصيرة الأجل وخاصة قطاع التبادل التجاري، كما ادى لهروب رؤس الاموال المحلية منها الى خارج البلاد بسبب المخاطر وعدم التيقن في مجال الإستثمار ، كما ادت الحروب الى تعطيل وإهدار كثير من موارد البلاد .

ب- القيم الإجتماعية السائدة ممثله في النظام الطبقي الذي يورث ملكية الارض والعلاقات القبلية والعائلية ، حيث تعطى الوظائف على أساس القربى والعوامل الشخصية وليس على أساس الكفاءه ، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الانتاجيه ويحفز على الفساد وسوء الادارة ، وهذا كله لايتلائم ومتطلبات نمو الاقتصاد.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المبحث الاول: بناء وتوصيف النموذج.

المبحث الثاني : تقدير وتقييم النموذج.

4-1 المبحث الاول

بناء وتوصيف النموذج

4-1-1 منهج البحث في الاقتصاد القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي اسلوب من اساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول على قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم إختباراً اقتصادياً ، احصائياً وقياسياً ومعرفة مقدرة المعلمات على التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية بصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات التالية :

1- مرحلة توصيف النموذج القياسي:

ان بناء النموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة او مجموعة من المعادلات.

2- مرحلة تقدير النموذج:

ان تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول الى تقديرات مقبولة من قيم المعاملات للمتغيرات المستقلة .

3- مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر:

يتم في هذه المرحلة استخدام معايير تقييم المعاملات الاقتصادية الاحصائية القياسية .

4- مرحلة التطبيق والتنبؤ :

المرحلة الأخيرة من منهج البحث للاقتصاد القياسي حيث يستخدم النموذج المقدر في تحليل السياسات الاقتصادية .

4-1-2 تطبيق منهج البحث في الاقتصاد القياسي على متغيرات الدراسة

أولا: مرحلة توصيف النموذج القياسي :

ويعرف توصيف النموذج بأنه عملية صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها بإستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات اهمها :(1)

1. **تحديد متغيرات النموذج :** يتم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر النظرية الاقتصادية السابق ذكرها والمعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة الظاهرة قيد الدراسة ،وهذه الدراسة بصدد التعرف على اثر الانفاق الحكومي كأحد محددات النمو الاقتصادي في السودان ،لذلك تفترض النظرية بعض المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وهذه المتغيرات هي :

المتغير التابع : النمو الاقتصادي والذي تم قياسه بنمو R.GDP(وهو معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي المحسوب بالأسعار الثابته ، ونرمز له بالرمز **GRO**.

المتغيرات المستقلة:

- التراكم الرأسمالي : وتم استخدام بيانات الاستثمار المحلي كمقياس للتراكم الرأسمالي ونرمز له بالرمز **K** .
- القوة العاملة ونرمز له بالرمز L
- التقدم التقني : وتم استخدام بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر لقياسه ونرمز له بالرمز FDI.
- لتضخم ونرمز له INF.
- الانفاق الحكومي وتم استخدام بيانات الانفاق وفقا للاسعار الثابتة وهو متغيرالدراسة الاساسي ونرمز له بالرمز G.

ويمكن كتابة المعادلة على النحو التالي :

$$GRO=f(K, L, G, FDI, INF)$$

ويمكن صياغة المعادلة بطريقة اخرى على النحو التالي :

$$GRO=\beta_o+\beta_1 K+\beta_2 L+\beta_3 G+\beta_4 FDI+\beta_5 INF+U$$

2 – تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج قد يكون خطي او غير خطي. ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه اخطاء في تفسير العلاقة مكان الدراسة ، ومن الأساليب المستخدمة في تحديد الشكل الرياضي:

أ- اسلوب الانتشار

وفقاً لهذا الاسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووضعهما في شكل انتشار ذو محورين احداهما على المحور الأفقي والأخر على المحور الرأسي ومن خلال ملاحظة الشكل نستطيع ان نحدد الشكل الرياضي للنموذج خطي أو مربع أو مكعب أو غيره من مأخذ هذا الاسلوب أنه يقتصر على محورين فقط وعدم امكانية تطبيقه في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين.

ب – اسلوب التجريب :

تأسيساً على هذا الاسلوب نقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة الى ان نتحصل على الصيغة التي تعطي افضل النتائج من الجوانب الاقتصادية الاحصائية والقياسية باعتبار ان الدالة تتبع ذلك الشكل المجرب

لن تستخدم الدراسة اسلوب الانتشار نسبةً لوجود عدد من المتغيرات المستقلة في هذا النموذج وبالاعتماد على اسلوب التجريب تم تجريب :

– الدالة الخطية ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$GRO=\beta_o+\beta_1 K+\beta_2 L+\beta_3 G+\beta_4 FDI+\beta_5 INF+U$$

– الدالة نصف اللوغريثمية وتأخذ الصور التالية:

$$\text{Log GRO}=\beta_o+\beta_1 K+\beta_2 L+\beta_3 G+\beta_4 FDI+\beta_5 INF+U$$

_الدالة اللوغريثمية :

$$\text{Log GRO}= \beta_o+\beta_1 LogK+\beta_2 LogL+ \beta_3 LogG+\beta_4 LogFDI+\beta_5 LogINF+U$$

وأعتمدت الدراسة على الدالة اللوغريثمية لأنها اعطت افضل النتائج من حيث المعنوية الاحصائية.

3- **تحديد الاشارات المسبقة :**

يتعين تحديد اشارات مسبقة لمعالم النموذج بحسب النظرية الاقتصادية ، وعليه تتوقع الدراسة الآتي:

β_1 (معامل التكوين الرأسمالي) سيكون موجب لأن النظرية تفترض وجود علاقة طردية .

B_2 (معامل القوة العاملة) سيكون موجب لأن النظرية تفترض وجود علاقة طردية .

β_3 (معامل التقدم التكنولجي) مقاساً بالاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجب لأن النظرية تفترض وجود علاقة طردية .

β_4 (معامل التضخم) سيكون سالب لأن النظرية تفترض وجود علاقة عكسية عندما يحسب النمو بالأسعار الثابتة

β_5 (الانفاق الحكومي) سيكون موجب لأن النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة طردية .

2-4 المبحث الثاني

تقديروتقييم النموذج

4-2-1 تقدير معلمات النموذج :

وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير معادلة الإنحدار التالية :

$$Log\ GRO = \beta_o+\beta_1 LogK+\beta_2 LogL+ \beta_3 LogG+ \beta_4 LogFDI+ \beta_5 LogINF +U$$

تم التوصل الى النموذج المقدر التالي :

$$GRO= -6.3+1.6K+1.9L+0.06G-0.26FDI-0.33INF$$

جدول (5) يوضح نتائج التقدير للنموذج

5	4	3	2	1
القيمة الاحتمالية	المحسوبة t	الخطأ المعياري	المعالم	المتغيرات
0.0066	-2.940708	2.150125	-6.322889	β_o
0.0033	3.227667	0.502664	1.622431	K
0.2717	1.122175	0.059668	0.066958	G
0.0006	-3.897712	0.068693	-0.267744	FDI
0.0446	-2.106849	0.158609	-0.334165	INF

المصدر : اعداد الدارسون من نتائج التحليل بإستخدام برنامج E.veiws

Prob (F-statistic=0.000116)

Adjusted R-squared=0.50

DW=2.7

Obs= 33

4-2-2 تقييم معالم النموذج :

1 – تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي :

بالرجوع الى الجدول رقم (5) حيث ان العمود رقم 1 يشمل على المتغيرات وهي الثابت والمتغيرات التفسيرية كما أن العمود رقم 2 يحتوي على تقديرات معالم المعادلة حيث يتضح فيه

معلمة الثابت (6.322889−) وهي سالبة مما يدل على أن معدل النمو السكاني ينمو بصورة اكبر من معدل النمو الاقتصادي ، اما معامل التراكم الرأسمالي(1.622431) وهو موجب القيمة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، معامل الانفاق الحكومي(0.066958) وهو موجب القيمة ويتفق مع النظرية الاقتصادية ،معامل التقدم التقني "والذي تم قياسه عبر قيم الاستثمار الأجنبي المباشر" (0.2677 −) وهو سالب القيمة مما ينافي النظرية الاقتصادية وهذا يشير الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر غير موجه نحو احداث النمو " مشاريع ذات طابع استهلاكي أكثر من انتاجي" ،معامل التضخم (0.334−) ذو اشارة سالبة وذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية .

2- تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي :

أ – تقييم المعنوية الكلية للإنحدار :

ويستخدم في ذلك إختبار F-statistic الذي تظهر قيمته اسفل الجدول(5) حيث بلغت القيمة المحسوبة للاختبار 7.8 بينما بلغت القيمة الاحتمالية 0.0001 وهي اقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بان الانحدار معنوي بمعنى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات النموذج المستقلة والمتغير التابع.

ب- تقييم معنوية المعالم :

يظهر العمود رقم (4) قيم T المحسوبة كما يوضح العمود رقم(5)القيم الاحتمالية التي يتم اتخاذ قرار القبول والرفض بناءا عليها، ويلاحظ ان القيم الاحتمالية للمتغيرات (K,L,FDI,INF,) اقل من 0.5 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بان المعالم معنوية ، اي ان كل متغير من هذه المتغيرات ذو دلالة احصائية على المتغير التابع

، اما بالنسبة للمتغير (G) فان القيمة الاحتمالية بلغت(0.271) وهي اكبر من 0.05 وعليه نقبل فرض العدم القائل بان المتغير غير معنوي اي بمعنى ان الانفاق الحكومي ذو اثر غير معنوي على المتغير التابع .

3- التقييم القياسي للنموذج:

يلاحظ من قيمة DW والتي تظهر اسفل الجدول (5) وحيث بلغت 2.7 وهي تشير الى وجود ارتباط ذاتي سالب للبواقي.

الفصل الخامس

الخاتمة

المبحث الأول : النتائج.

المبحث الثاني: التوصيات.

5-1 المبحث الأول

النتائج

5-1-1 النتائج :

1. توجد علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين التراكم الرأسمالي مقاساً بالاستثمار المحلي(K) كمتغير مستقل وبين معدل النمو الاقتصادي(GRO)الذي تم حسابه بنمو الناتج المحلي الحقيقي (المحسوب بالأسعار الثابتة)في السودان خلال فترة الدراسة .
2. توجد علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين القوة العاملة(L) ومعدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة
3. توجد علاقة طردية ذات دلالة غير معنوية (غير معتمدة احصائياً)بين الانفاق الجكومي(G)ومعدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة .
4. توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين التقدم التقني الذي تم قياسه بالاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)ومعدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة .
5. توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم (INF) ومعدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة .

5-2 المبحث الثاني

التوصيات

5-2-1 التوصيات :

اولاً : التوصيات الخاصة بالدراسة :

1. العمل على رفع معدلات الإستثمار المحلي من خلال تشجيع الإدخار المحلي لتحقيق معدلات نمو موجبة .
2. تأهيل وتدريب القوة العاملة للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي .
3. توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات الانتاجية ليكون ذو اثر فاعل في النمو الاقتصادي.
4. توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية بدلاً عن الإستهلاكية من خلال ضبط قوانين الإستثمار الأجنبي .
5. العمل على تخفيض معدلات التضخم .

ثانياً : التوصيات العامة للدراسة :

1. العمل على توفير قاعدة بيانات تعين الباحثين والدارسين .
2. اعداد كوادر مدربة ومؤهلة في مجال المسح الإحصائي والتعداد السكاني للتوصل الى بيانات يمكن الاعتماد عليها في البحث العلمي والتخطيط الاقتصادي والإجتماعي .
3. ضرورة تحقيق مبدأ ولاية الدولة على المال العام ومراعاة مبدأ ضبط الموازنة .

5-2- 2 الخاتمة :

كان القصد من هذه الدراسة محاولة معرفة اثر الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1978–2010م) وذلك ابتداءاً بوضع اطار منهجي للدراسة والإطلاع على الدراسات السابقة في الفصل الأول للدراسة، وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة مستعرضاً ادبيات الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ،اما في الفصل الثالث فتم فيه تحليل

السلسلة الزمنية للانفاق الحكومي في السودان وتحديد الاتجاه العام للانفاق خلال الفترة (1978–2010م) باستبعاد السنوات المقدرة(1978–1981م) وكذلك دراسة السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي في السودان وتحديد مساهمة قطاعات الاقتصاد السوداني في الناتج المحلي الاجملي وبالتالي في معدلات النمو الاقتصادي ، ومن خلال الفصل الرابع الذي شمل التحليل القياسي تم التعرف على اثر الانفلق الحكومي في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كما تم التعرف على اثر اهم المحددات التي تفسر النمو الاقتصادي في السودان وهي :(التراكم الرأسمالي ، القوى العاملة، التقدم التقني ، التضخم،) .

5-2-3 الدراسات المستقبلية:

يقترح الدارسون بإجراء الدراسات التالية :

1. دراسات تفصيلية حول بنود الإنفاق في السودان .
2. دراسة العلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم في السودان .

المصادر والمراجع

أولآ: القرآن الكريم

ثانيآ: الكتب.

1- آدم مهدي أدم (2001م) مفاهيم المالية العامة ،الشركة العالمية للطباعة والنشر .

2- إيمان محمد سليم (1998م) نماذج النمو المعاصر ومحدات النمو.

3- بسام يونس إبراهيم وأخرون (2002م) الإقتصاد القياسي – الخرطوم – دار عزت للنشر والتوزيع.

4- خالد شحادة الخطيب وأحمد إبراهيم سامية (2002م تاريخ أسس المالية العامة ،عمان ، دار الأوائل للنشر والتوزيع.

5- عبد الرحمن حسن علي حمد (2014م) ،إقتصاديات المالية العامة ،المجلس القومي لصحافة والمطبوعات، مطبعة البنا للطباعة والنشر.

6- محمود حسين الوادي زكريا (2007م)، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان.

7- ماهر محمد عالم (د.ت) ، إقتصاديات لمالية العامة ،جامعة القاهرة ،القاهرة (التعليم المفتوح).

8- هدى الوزاوي (2007م)، إقتصادية المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع

9- منى البرادي (1998م)، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان النامية ،دار المستقبل القاهرة.

10- نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد ، القاهرة ، أغسطس 1993م.

11- فيصل الصديق محمد ، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1995م.

12- نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس الإقتصاد الكلي ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، دار وائل ، الطبعة الأولى

ثالثا: الرسائل العلمية:-

أ: رسائل الدكتوراة :

(1) إبتسام الطيب الجاك (2012م) ، أثر رأس المال البشري في النمو الإقتصادي بالسودان للفترة (1970م – 2005م) رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة السودان ،الخرطوم.

(2) ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين:(2013)،محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (1970–2005م)،رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة السودان ،الخرطوم.

(3) طارق عبد الله تيراب ابراهيم (يوليو 2015م) ، تقويم الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي في السودان للفترة(2011-2000) رسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ب: رسائل الماجستير:-

1) سليمان خليفة مردس عجب الله:(2015) ، دراسة قياسية على محددات النموالاقتصادي في السودان(2010-1985) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،السودان.

2) قصواء احمد يوسف (2015): العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة من 1984–2013م ، رسالة ماجستير.

3) رحاب عبد الرحمن الساير بكرين (2005) : دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000–2013م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،الخرطوم .

4) لوصيف امين ومباركي عبد الغني (2015)،الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)،الجزائر.

رابعاً: **التقارير السنوية لبنك السودان (1980– 2010م).**

الملاحق

الجدول رقم (1) يوضح معاملات نموذج الإتجاه العام للإنفاق الحكومي الفترة (1978م – 1992م)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.002	4.383		1291.705	5662.036	(Constant)	1
.010	3.230	.733	190.451	615.191	Time	

a. Dependent Variable: G

\

الجدول رقم (2) يوضح معاملات نموذج الإتجاه العام للإنفاق الحكومي الفترة (1993م – 2010م)

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.005	3.229		2358.753	7617.328	(Constant)	1
.062	-2.010	-.449	217.912	-438.032	time	

a. Dependent Variable: G

جدول رقم (3) معاملات معدلة الإتجاه العام للنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة (1978م -2010م)

G

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.503	.678		1.344	.911	1 (Constant)
.000	3.943	.578	.069	.273	time

a. Dependent Variable: GRO

جدول رقم (4) يوضح متغيرات الدراسة

OPS	INF	L	FDI	K	G	%GRO
1978	65.61	6	5.99	23.5	319789*	-4.4
1979	64.20	6.1	-2.66	20.5	305575*	2.8
1980	26.09	6.3	8.85	17.4	291359.5*	4.6
1981	22.56	6.5	19.33	13.9	277144*	1.5
1982	27.69	6.8	16.79	29.6	7586	8.7
1983	31.13	7	6.32	24.2	7470	-3
4198	32.45	7.1	9.08	21.5	8642	5.8
1985	46.33	7.1	-3.04	13.5	8461	-1.1
1986	29.04	7.2	-8.17	19	7943	3.9
1987	24.98	7.2	11.65	24.2	7045	-1.8
1988	49.14	7.3	2.02	24.4	7584	11.1

1989	74.08	7.3	3.49	22.8	8123	-2.4
1990	67.4	7.3	-31.13	17.3	11093	1.2
1991	123.7	7.6	-0.62	18.1	15527	11.3
1992	117.6	7.8	0.09	20.4	13411	13.1
1993	101.3	8	-0.16	23.3	12745	5.6
1994	116.8	8.3	99.18	24	16756	1.2
1995	69.4	8.7	12	27.2	13182	10.7
1996	129.3	9	0.4	21.8	268.50	4.7
1997	46.4	9.2	97.9	26.3	223.50	6.1
1998	16.9	9.5	370.7	37.9	184.50	6
1999	16.2	9.7	370.8	28.6	155.09	6
2000	3	10	392.21	25.2	180.73	8.3
2001	4.9	10.2	574	34.9	241.69	6.4
2002	8.3	10.5	713.18	45.4	287.06	6.5
2003	7.7	10.7	1349.19	42.5	224.10	6
2004	8.5	10.9	1511.07	41.4	377.40	9.3
2005	8.5	11.2	2304.64	42.3	358.60	8
2006	7.2	10.95	971.99	37.68	3709.3	8.8
2007	8.1	11.14	1019.73	38.5	3688.20	9.06
2008	14.3	11.33	1067.47	39.27	3546.50	9.33
2009	11.2	11.52	1115.21	40.07	3023.00	9.60
2010	13	11.708	1162.95	40.86	3057.30	9.87

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات مقدرة بإستخدام E.veiws

جدول رقم (5) يوضح معاملات نموذج الإنحدار المتعدد للدالة اللوغرثمية

Dependent Variable: LOG(GRO)
Method: Least Squares
Date: 08/28/16 Time: 22:10
Sample: 1978 2010
Included observations: 33

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0066	-2.940708	2.150125	-6.322889	C
0.0033	3.227667	0.502664	1.622431	LOG(K)
0.0524	2.029622	0.955780	1.939872	LOG(L)
0.2717	1.122175	0.059668	0.066958	LOG(G)
0.0006	-3.897712	0.068693	-0.267744	LOG(FDI)
0.0446	-2.106849	0.158609	-0.334165	LOG(INF)

1.645281	Mean dependent var	0.591786	R-squared
0.713166	S.D. dependent var	0.516191	Adjusted R-squared
1.598695	Akaike info criterion	0.496052	S.E. of regression
1.870787	Schwarz criterion	6.643833	Sum squared resid
1.690246	Hannan-Quinn criter.	-20.37847	Log likelihood
2.707305	Durbin-Watson stat	7.828362	F-statistic
		0.000116	Prob(F-statistic)